قراءات معاصرة

مجلة فصلية محكّمة تُعنى بالفكر المعاصر تصدر عن مؤسسة مَدَن الثقافية

العدد: ٩
التاريخ: ١١٨/١٩/٢٠١٩

إلى/ أ.م.د أسيل سامي أمين
م.م رعد عبد الحسين حمدوش

كلية الآداب/ جامعة القادسية

م/ قبول نشر

تهديكم مجلة "قراءات معاصرة" أطيب التحيات وتود إبلاغكم بقبول بحثكم المعنون: (الأصل المفترض في الرتبة النحوية)، بعد عرضه على لجنة المحكمين، وسينشر في الأعداد القادمة إن شاء الله.

رئيس التحرير

الأَصل المفترض في الرتبة النحوية

ملخص البحث : يهدف هذا البحث إلى تشخيص مواقع الكلم العربي من حيث التقديم والتأخير المفترضين ، ويندرج تحت مفهوم التقديم المفترض تقديم ما له الصدارة من أدوات الشرط والاستفهام الاسمية ، وتحت مفهوم التأخير المفترض يندرج ما عرف بـ : اللام المزحلقة الى الخبر أو لام الابتداء ، وعلى هذا المنوال سارت خطة البحث المنهجية .

المقدمة : يندرج تحت مفهوم التقديم والتأخير المفترض في الرتبة النحوية مسائل عديدة ، منها : تقديم الخبر وجوباً ، وتقديم المفعول الذي له الصدارة في الكلام ، وتأخير لام الابتداء ، وغالبية هذه المتقدمات تندرج تحت ما سُمِّيَ بالصدارة ، والألفاظ التي لها الصدارة منها ما يحتفظ بموقعيته في التقديم اللازم كالمبتدأ في نحو : زيدٌ قام على رأي البصريين ، وغيره من الأدوات التي تتصدر الكلام أو الجملة لأنَّها تغيِّر في معنى ما تدخل عليه أو تؤثِّرُ فيه كالحروف المشبَّهة بالفعل مثلاً ، ومنها ما يتصدَّر عن تأخيرٍ فرضته أنماط الرتبة في النظام النحوي ، وهذا النظام يقضي بتعيين الأصل أولاً ، ثم يتبعه بما يعتور تلك الأَنماط من عدولٍ بالتقديم والتأخير ، لأنَّ تعيين النمط الأصلي خطوة ضرورية لتعيين العدول عنه كماً وكيفاً ، وذلك كتقديم اسماء الاستفهام والشرط المرفوعة على الخبرية والمنصوبة على المفعولية في التركيب المعيَّن .

الأول : التقديم المفترض (الصدارة) :

وهذا النوع من التقديم المفترض أو قُل اللازم يدخل في قائمة الرتب المحفوظة وإن كانت متقدمة عن تأخيرٍ في النظام ، لأنَّه تقديم لازم لا يتخلَّف عن موقعه ، وهذا التقديم يختلف عن التقديم في الرتب غير المحفوظة ، فلأن كان التقديم في الرتبة غير المحفوظة يراعى فيه جانب الدلالة من اهتمامٍ وعناية بما يُقدَّم ، أو يراعى فيه جانب المقام فيتقدم اللفظ بحسب الغرض الذي يسوقه المتكلم ويراعيه في حواره مع المخاطَبين ، فلأن يُراعى هذا في الرتب غير المحفوظة ، فإنَّ العناية في هذا التقديم المفترض تَنصبُّ على أولوية اللفظ المتصدِّر في حيازته الموقع اللازم ، وعدم تنحِّيه عنه مهما لزم الأمر من القول بتقدُّمه الافتراضي من تأخيرٍ في موقعٍ لا يمكن البقاء فيه ، لأنَّ الكلام أو الجملة قد بُنيت عليه من أوّل الأمر فلَزم تصدَّره لهذا الغرض .

وتشترك معظم المواضع التي تخضع لمفهوم التقديم المفترض أو التقديم اللازم بضابطٍ يُعدُّ بحقٍ ضابطاً موضوعياً صدر من النحويين ؛ أعني ضابط الصدارة ، وهو ضابط يلزم بتقديم الألفاظ التي تدخل في حيزه صدر الجملة بعد أن يقضي النظام وضعاً تصنيفياً معيناً يتناسب وأنماط التركيب القياسية ، ثم يتقدّم اللفظ بحسب ضابط الصدارة ، ويقرر النحويون أنَّ ثمَّةَ مواضع يتقدم فيها العنصر اللغوي عن تأخير بحيث يلازم الموقع الأول إجباراً ، وهذه الموارد كثيرة ، لذا

سنقتصر منها على موضعين : وهي المواضع التي ينصُ النحويون على صدارتها وجوبا ، ففي باب تقديم الخبر يتحدَّث ابن مالك عن مواضع تقديمه وجوباً أوجزها بقوله :[١]

[٢]ونحو : عندي دِرهَمٌ ولي وَطرٌ	مُلتَزمٌ فيه تقديم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمرُ	ممَّا به عنه مُبيناً يُخبَرُ
كذا إذا يستوجب التصديرا	: كأينَ مَن علمته نصيرا
وخبر المحصور قَدِّم أبدا	: كما لنا إلّا اتِّباع أحمدا

ففي كل واحد من هذه المواضع الأربعة يتقدم الخبر لزوماً ، بمعنى أنَّ هناك سبباً لازماً يدعو إلى تقديمه ، ففي الحالة الأولى وقع المبتدأ نكرة محضة ولا يوجد مسوِّغ للابتداء به ، والحالة الثانية يتقدَّم الخبر بسبب عود الضمير الموضّح له ، والثالثة يتقدم اللفظ لأنَّ له الصدارة في الجملة ، والرابعة تقديم خبر المحصور، لأنَّ الحكم مبني على تقديمه بتفصيلٍ ليس هنا محله .

وفلسفة تقديم الخبر في هذه الموارد وفي غيرها مبنية على مسألة ما يُعرف به المبتدأ من الخبر ، وقد عرض ابن هشام لهذه المسألة وخلص إلى أنَّه يُحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين فيما إذا كانا معرفتين ، أو نكرتين صالحتين للابتداء ، أو مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأَوَّل منهما معرفة ، وانتهى بالقول إلى مذهب سيبويه بجعل النكرة مبتدأً كما في نحو : كم مَالُك ؟ ، في حين أنَّ الجمهور يحكم بخبريته [٣] ، وإنما تقدَّم في مثل هذا المورد لأنَّ له الصدارة ، ويبدو أنَّ الجمهور على صواب في ذلك ، لأنَّ الضابط الرئيس في ذلك هو المُخبَرُ به والمُخبَرُ عنه ، فما أُخبر عنه فهو المبتدأ وإن تأخّر ، وما أُخبر به هو الخبر وإن تقدَّم ، وما يهمنا هنا المقدَّم الذي له الصدارة ، وسنقتصر على الاستفهام والشرط كانموذجين لذلك .

اسماء الاستفهام والشرط :

تُميّز العربية الأخبار من الاستفهام باستعمال أدوات خاصَّة به ، وهذه الأدوات منها الحروف ومنها الاسماء ، والحروف وإن تصدَّرت الجملة لكن ليس لها موضع في الإعراب ، والحروف هي : الهمزة ، وهي الأصل في الباب [٤] ، وهل ، والاسماء هي : مَن ، وما ، وكم ، وأي ، وأين ، وكيف ، ومتى ، وأيَّان ، وأنَّى وهي مختصة بطلب التصوّر .

والشرط اسلوب مبني على وقوع الشيء لوقوع غيره [٥] ، وينبني بالتحليل على جزئين ، الأوَّل مُنزَّل منزلة السبب ، والثاني مُنزَّل منزلة المسبب ، يتحقق الثاني إن تحقق الأول وينعدم إن انعدم ، لأنَّ وجود الثاني مُعلَّق على وجود الأول [٦] ، وله أدوات عديدة تتصدر جملتيه لكي

يتحقق المفهوم الشرطي فيها ، وهذه الأدوات لها الصدارة في الكلام ، فلا يتقدَّم عليها ما كان في حيّزها من جملة الشرط أو جملة الجزاء والجواب .

والشرط والاستفهام اسلوبان متقاربان ، إذ يُؤديان بأدوات واحدة في الغالب حتى قيل : يُجازى بكل شيءٍ يُستفهم به [٧] ، وهذه المقولة وإن كانت غير تامة وشاملة ، لأنَّك لا تُجازي بالهمزة وهل وحيثما ، لكنَّها صحيحة من جوانب عديدة في استعمال الأدوات ، وكذلك يتشارك الاستفهام والشرط في كونهما كلامين مبنيين على الشك في مضمون جملتيهما ، أمّا في الاستفهام فواضح أنك تستخبر عن شيءٍ لم يستقر أمره عندك ، فكان غياب الخبر أمراً مدعاة للترديد والشكوك ، والشرط أيضا مبني على ذلك ، يقول الجرجاني : (وبينهما من المناسبة ما لا يخفى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : أضربت زيداً ؟ كنت طالبا ما لم يستقر عندك ، كما أنَّك إذا قلت : إن تضرب زيدا اضرب ، كان كلاما معقودا على الشك ، من حيث أن كل واحد من الشرط والجزاء علةٌ لصاحبه ، وليس قصدك أن تُثبت الضرب على الاطلاق) [٨] ، وكذلك يشتركان في طلبهما السياق الفعلي في الأصل [٩] .

ويذكر النحويون أنَّ اسماء الاستفهام لها الصدارة في الجملة التي تدخل عليها ، فلا يجوز تقديم ما في حيّزها عليها وإن كان متأخراً عنها في الرتبة ، لأنَّها تضمَّنت معنى الاستفهام الذي كان حقه أن يُؤدَّى بالحرف ، فسيبويه في حديثه عن معاني **أين وكيف** يقول : (وهذا لا يكون إلّا مبدوءاً به ؛ لأنَّه من حروف الاستفهام) [١٠] ، ويقرر ابن السراج في **أي** إذا كانت استفهاماً أنَّه (لا يجوز أن يكون إلّا صدراً كسائر حروف الاستفهام) [١١] ، ويرى أبو علي الفارسي أنَّ (الاستفهام لا يتقدم عليه ما كان في حيّزه)[١٢] ، ومعنى ذلك عند الجرجاني (أنَّ ما كان الاستفهام مشتملاً عليه فإنَّه لا يقع قبله ، فلا تقول : زيدٌ أين ؛ لأجل أنَّ الاستفهام التبس بزيدٍ ودخله ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرع على ذلك ، فكما لا يجوز أن تقول : زيدٌ عندك هل ، تريد : هل زيدٌ عندك ؟ ، لأنَّ الحروف تجيء لإفادة المعاني في الاسماء والافعال فلا يأتي بعد تقضّي ذكر الاسم والفعل ، كذلك ما يُصاغ من الاسماء على معانيها تقع في مواقعها ، فلا تقول : زيدٌ كيف ؟، ولا عمرو أين) [١٣] ، ويقول ابن يعيش : (إنَّ الاستفهام له صدر الكلام ، من قِبل أنه حرفٌ دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار ، فوجب أن يتقدم عليها ليُفيد ذلك المعنى فيها) [١٤] .

وكذا الشرط يحكم النحويون بصدارة أدواته ، لأنَّها تضمَّنت معنى يُؤدى بحرفٍ مغيّرٍ في الكلام أو مؤثّرٍ فيه في الشكل والمضمون ، فقد أفاد أبو علي الفارسي أنَّ أداة الشرط قد أثَّرت في جملة الشرط فأخرجتها من الإفادة بعد أن كانت كلاما مفيدا تاماً ، ففي حديثه عن جملة القسم

يقول : (ونظيرها من الجمل : الشرط من المجازاة في أنَّها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنَّها لا تفيد حتى ينضمَّ إليها الجزاء) [١٥] ، وهذا الخروج من الإفادة إلى عدمها سببه دخول أداة الشرط التي أخرجت الجملة من اليقين إلى الشك ، ومن القرار إلى التعليق والترديد ، بمعنى أنَّ دخول الأداة كان مؤثراً في مضمون الجملة فوجب على ذلك أن تتصدر ما تدخل عليه للتنبيه على التغيير الطارئ .

وينصُّ النحويون أنَّ الشرط له صدر الكلام ، يقول الرضي : (كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها إذا أثَّر في تلك الجملة ، وزاد في معناها شيئاً) [١٦] ، لأنَّ الشرط يشبه متضمن معنى الانشاء في وجوب تصدّر أدواته ، (وإنَّما وجب تصدّر متضمن معنى الانشاء ، لأنَّه مؤثر في الكلام مُخرج له عن الخبرية ، وكل ما أثَّر في معنى الجملة من الاستفهام ، والعرض ، والتمني ، والتشبيه ، ونحو ذلك ، فحقَّها صدر تلك الجملة ، خوفا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المُغيِّر في آخرها تشوَّش خاطره ، لأنَّه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثّرا فيها ،ويجوز بقاء الجملة على حالها، فيترقب جملة أُخرى يؤثّر ذلك المؤثّر فيها) [١٧] ، وكذلك ينصُّ ابن مالك على صدارة أدوات الشرط بقوله : [١٨]

فعلين يقتضين : شرطٌ قُدِّما يتلو الجزاء وجواباً وسِما

الصدارة في المدوَّنة النحوية :

وهذه النصوص النحوية على تعددها تشير إلى ضابط محدد وهو : ضابط صدارة حروف المعاني التي تدخل على الجمل وتكون مغيّرة لمعناها أو مؤثّرة فيها تأثيراً زائداً أو إضافياً ، والصدارة في المدونة النحوية تعني : اختصاص الكلمة أو اللفظ بوقوعها في أوَّل الجملة أو التركيب [١٩] ، وكون الكلمة صدراً أو لها الصدارة لا يعني وقوعها أولاً ، وإنما يعني تصدِّر الكلمة لما يدخل في حيزها من الألفاظ التي تؤثّر فيها من جانب المباني أو المعاني النحوية ، والأصل فيها أن تكون للحروف ، وقد تتصدر بعض الاسماء والافعال . [٢٠]

ولم يستعمل النحويون الأولون هذا المصطلح وإن أحسنوا تطبيقه في الموارد التي تدخل في حيزه ، وإنما نجد له نظيرا يدلُّ عليه وهو الابتداء ، فسيبويه في حديثه عن معاني أين ، وكيف يقول : (وهذا لا يكون إلا مبدوءا به ، لأنه من حروف الاستفهام)[٢١] ، ويتحدّث عن أيِّهِم فيقول : (ولا تدخل عليه الألف ، وإنما تُركت استغناءً ، فصارت بمنزلة الابتداء) [٢٢] ، وهذا المصطلح قد يبدو مزدوجا عند سيبويه والمدونة النحوية ، فالابتداء يعني العامل المعنوي في إعراب المبتدأ ، ويعني ما يتصدَّر الكلام في البداية أو الحرف في الابتداء الذي لا يكون إلّا متحركاً في المنظور

النحوي ، لذا عمد المبرد إلى استعمال مصطلح (أوّل الكلام) للإشارة إلى ما نحن بصدده أو قريباً منه، إذ ذكر ذلك في حديثه عن الأداة (**رُبَّ**)، يقول : (ولا تكون رُبَّ إلّا في أوّل الكلام)[٢٣] .

ولم يستقر المصطلح في حدود ما اطلعت عليه إلّا عند ابن السرَّاج ، إذ عقد باباً بعنوان : (الحروف التي تكون صدورَ الكلام) ، ورأى أنَّ (هذه الحروف عاملةً كانت أو غير عاملة ، فلا يجوز أن يُقدَّم ما بعدها على ما قبلها ، وذلك نحو : ألف الاستفهام ، وما التي للنفي ، ولام الابتداء ...) [٢٤] ، وأصبح المصطلح واضحاً عند ابن الحاجب ، إذ ذكر أنَّ الحروف المشبَّهة بالفعل ما خلا أنَّ المفتوحة لها صدر الكلام ، وقد فسَّر الرضي قوله (**لها صدر الكلام**) بأنَّ (كل ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر) [٢٥] ، والتعبير بالكلية لا يعني الشمول حتى يقال : إنَّ بعض المغيرات او المؤثرات قد تتوسط في التركيب ، نحو : لم ، ولن ، لأنَّ هذه الأدوات يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها ، ولو قال : كل ما يُغيِّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه ، ويكون فاصلا بين ما قبله وما بعده فمرتبته الصدر ، لكان أوضح في التعبير عن المراد .

وقد أحسن الرضي في تصوير تعليل النحويين للصدارة بقوله : (وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قسم من أقسام الكلام ؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم ، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيّر فأُخِر ، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيّرات ، لتردد ذهنه في أنَّ هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ من جميع المؤثّرات ، أو أنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاما آخرَ يؤثّر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة) [٢٦] ، بمعنى أنَّ المخاطَب يتوهم تأثير المغيِّر فيما قبله أو فيما بعده ، لأنَّ الرتب النحوية لها في نظر الفلسفة اللغوية صلة ماسَّة مع الظواهر الموقعية ، (لأنَّ الرتبة حفظ الموقع ، والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام ...)[٢٧].

إنَّ اسماء الاستفهام والشرط لها محلٌ من الإعراب كما يرى النحويون ، ولمعرفة موقعها بعد التصدير يقدِّم النحويون معياراً لمعرفة ذلك ، ففي اسماء الاستفهام يقدّم ابن هشام الأنصاري الضابط الآتي : (اعلم أنَّها إن دخل عليها جارٌ أو مضافٌ فمحلها الجر ... وإلا فإن وقعت على زمان .. أو مكان .. أو حدث ... فهي منصوبة مفعولا فيه و مفعولا مطلقا ؛ وإلَّا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة ، نحو : مَن أبٌ لك فهي مبتدأ ، أو اسم معرفة ، نحو : مَن زيدٌ فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان على اسماء الشرط) [٢٨] .

أمَّا بالنسبة إلى الاسماء الشرط فابن السرَّاج يقدّم معياراً لمعرفة موقعها من الإعراب ، وذلك كخطوة أولى لمعرفة تقديمها لصدارة الجملة التي تصدّرتها تلك الأداة ، وتفرَّع على هذا القول مسألة العامل في اسماء الشرط ، أهو فعل الشرط ، أم فعل الجواب ، أو كلاهما ، والضابط الذي يقدَّمه ابن السرّاج هو : أن تجعل مكان اسم الشرط الأداة (**إن**) التي هي الأصل في أدوات الشرط ، واسم في معناه ، ووضعها موضعه من الجملة ، حتى يتبين موقع اسم الشرط من الإعراب ، فالجملة : مَنْ تَضْرب اضربْ ، تتحول إلى : إن تضرب أحداً أو شيئاً اضربْ ، فيكون ذلك الاسم المضاف بعد تبديل الأداة مفعولاً به لفعل الشرط ، لأنَّ الاسم اذا تقدَّم ولم يُشغل عنه فهو منصوب على المفعولية ، وإن شُغل عنه بضميرٍ يعود إليه فيُرفع على الابتداء ، مع جواز النصب على المفعولية . (٢٩)

واسماء الشرط إمّا أن تكون مبتدأة لفظا ومعنى ، أو تكون مبتدأة في اللفظ دون المعنى ، فما تقدم لفظا ومعنى قولك : مَن يُكرمني أكرمه ، ومَن يخرجُ أخرج معه ، فهذه الاسماء مرفوعة بالابتداء ، لأجل أنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل ، (وأمّا المبتدأ في اللفظ دون المعنى فكقوله تعالى : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ (٣٠)، لأنَّ ما في موضع نصب بيَفْتَحَ ، والمفعول مرتبته أن يقع بعد الفاعل ؛ ألا تراك تقول في التمثيل : إن يفتح الله شيئاً من رحمة ... لأجل أن هذه الاسماء مفعولة ، وإنما لزمها التقديم لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام) (٣١) ، يقول ابن هشام الانصاري في إعراب اسماء الشرط : (فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة ..... وإن وقع بعدها فعل متعدٍ ؛ فإن كان واقعا عليها فهي مفعول به ..... وإن كان واقعا على ضميرها أو متعلقها فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر يفسره المذكور) (٣٢) .

وتبقى صدارة هذه الاسماء حتى مع دخول حرف الجر عليها والمضاف ، أو يسبقها حرف العطف أو الاستدراك ، إذ لم يمنع الواقع اللغوي والنحويون من استعمال نحو : إلى متى ، وعمَّ يتساءلون ، وغلام مَن جاءك ، وإلى مَن تذهبْ أذهبْ ، وعند مَن تجلسْ أجلسْ ، على الرغم من تصدُّر الجار والمضاف ، أو حرف العطف والاستدراك على اسماء الشرط والاستفهام بحسب الظاهر ، يقول عباس حسن : (لأداة الشرط الصدارة في جملتها ؛ فلا يصحُّ أن يسبقها شيءٌ من جملة الشرط ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما ... وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها إلّا إذا كانت الأداة الشرطية اسماً ، والعامل السابق عليها حرفَ جرٍ أو مضافاً ...) (٣٣) ، وفي هذه الحالة يكون اسم الشرط أو الاستفهام مجروراً ، ويكون إعرابه المحلي حسب موقعه من الجملة قبل التصدير .

والمتتبع لمقولات النحويين يلحظ فيها أنَّ العلة في جواز إعمال حرف الجر والمضاف في الاسماء التي كان ينبغي أن لا يسبقها شيء أمران : [٣٤]

الأول : صيرورة الجار ومجروره ، والمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، حتى أنَّ هذه الاسماء خالية من الجار والمضاف ، وكأنَّ الأداة هي المتصدرة في أول الجملة دون التصرف فيها مطلقاً ، نعم قد تُحذف الِفُ (**ما**) الاستفهامية في الغالب عند دخول الجار عليها إيذاناً منهم بأنَّ لها صدر الكلام ، وكأنهم يراعون لها الصدارة حتى مع دخول ما يجوز دخوله عليها وعلى نظائرها ، فيحذفون الألف منها تخفيفاً لكثرة استعمالهم إيّاها ، أو للتفريق بينها وبين (**ما**) الموصولة . [٣٥]

الثاني : عدم خروج الأداة عن الصدارة ، لأنَّ النحويين يحكمون عند الالحاق بلزوم تصدَّر المركب من حرف الجر والمضاف مع هذه الاسماء ، لئلا يلزم خروجها من الصدارة ، وفي حالة الإضافة يُعرَبُ المضاف بحسب الموقع الذي يقتضيه اسم الشرط واسم الاستفهام قبل دخول المضاف عليه.

ويتضح بما تقدّم أنَّ اسماء الشرط والاستفهام على الرغم من تصدَّرها للجملة التي تدخل عليها إلّا أنَّها في بعض المواطن قد تكون متصدّرة عن تأخير مفترض غير مستعمل ، لأنَّها مؤثّرة فيما تدخل عليه أو مغيرة لمعناه من اسلوب لآخر ، أو من معنى لآخر، وهذه الاسماء قد تكون خبراً مقدَّماً أو مفعولا متصدرا ، لئلا يحمل السامع مفهوم الجملة على معناها قبل دخوله ، وكل هذا كان مراعاةً لمقتضى الإعراب وموقع الكلمة من الجملة الذي سيطر على معظم تفكير النحويين ، ولاسيَّما المتأخرين منهم ، بعد أن صنَّفوا هذه الأدوات في قائمة الاسماء بمقتضى التقسيم الثلاثي الذي شاع عندهم ، في حين أنَّ معظم هذه الأدوات إن لم تكن جميعها لا ينطبق عليه مفهوم الاسمية عندهم من دلالة اللفظ على معنى في نفسه ، وأنَّه غير مقترن بزمن وغير ذلك ، بيد أنَّنا نألف في بعض هذه الأدوات الابهام التام فضلا عن أن تدلَّ على معنى لو جيء بها خارج السياق ، نحو : مَن ، وما وغير ذلك ، وبعضها دلالة الزمن فيه واضحة ، وإن لم تكن متعينة بالخصوص ، نحو : متى ، وأيَّان ، ويبدو أنَّ النحويين قد راعوا في تصنيف هذه الأدوات جانب اكتمال الجملة وعدم اكتمالها ، إذ حكموا على حرفية الأداة التي تدخل على الجملة المكتملة البناء كالهمزة وهل ، واسمية الأداة التي تدخل على الجملة غير المكتملة ، ليتم بها اكتمال الاسناد اللفظي ، بحسب المعايير التي هم وضعوها .

الثاني : التأخير المفترض في لام الابتداء :

لعل هذه الظاهرة اللغوية أبرز انموذجا لفلسفة التأخير المفترض، وفي تسمية هذه اللام بلام الابتداء أو اللام المزحلقة دلالة صريحة على موقعيتها الأصل وهو الصدارة ، لكنَّها انزاحت إلى عجز الجملة لتزاحم حرفين متناظرين في المعنى ، وهذه اللام تدخل على خبر إنَّ المكسورة اتفاقا ، وتدخل برأي الكوفيين على خبر لكنَّ كقوله : (ولكنَّني من حبها لعميدُ) بدعوى أن لكنَّ متضمنة معنى إنَّ المكسورة في تركيب لكنَّ من لكن المخففة وإنّ المكسورة لذا جاز تحميل خبرها بلام الابتداء للتوكيد ، وتدخل أيضا على خبر المبتدأ الخالي من الحروف المشبّهة ، وهذه الحالة وصِفت بالشذوذ من النحويين [٣٦] ، لأنَّ هذه اللام حقها أن تتصدر ولكنَّها انزاحت إلى الخبر لوجود إنَّ المكسورة التي تفيد التوكيد وهذه اللام تفيد التوكيد أيضا فتأخرت لكراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وخلو الجملة من المؤكد الآخر يقتضي رجوع هذه اللام إلى الصدر ولكنَّها مع ذلك لازمت الخبر في أغلب الأحوال .

ويشترط النحويون في الخبر الذي تدخل عليه هذه اللام شروط عديدة منها : [٣٧] أن لا يتقدم على المبتدأ ، وأن يكون الخبر مثبتا لا منفيا ، وأن يكون غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقد ، ويكون ذلك في خمسة أشياء : المفرد ، الجملة الاسمية ، الفعلية التي فعلها مضارع ، والفعلية التي فعلها ماضٍ جامد ، والفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، وغير ذلك من الموارد التي لا حاجة إلى تفصيلها هنا .

ومهما يكن من أمر فالنحويون مجمعون على أنَّ هذه اللام موقعها الصدر ، لأنَّها حرف جاء لمعنى مؤثّر في مضمون الجملة بعدها ، ولكنَّها تزحلقت إلى الخبر بعد دخول إنَّ المكسورة على تلك الجملة كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد ، فالأصل في قولنا إنَّ زيدا لقائمٌ : لَئِنَّ زيدا قائمٌ ، فلمّا اجتمع الحرفان المؤكدان كرهوا ذلك وأخَّروا اللام إلى الخبر لتلك الكراهة المذكورة ، ولعل بعضا من نصوص النحويين تكشف عن هذا الأمر بوضوح ، قال ابن جني : (ومن ذلك قولهم : إنَّ زيداً لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أوّلُ : لَئِنَّ زيدا قائمٌ ، فلمّا كُرِهَ تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أُخِرتِ اللام إلى الخبر فصار إنَّ زيدا لمنطلقٌ)[٣٨] ، وقال الأزهري : (أصلُ إنَّ زيدا لقائمٌ : لِأَنَّ زيدا قائمٌ ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكَّدَين ، فزحلقوا اللام دون إنَّ ...) [٣٩] وقال الأشموني : (وكان حقُّ هذه اللام أن تدخل على أوّلَ الكلام ، لأن لها الصدر ، ولكن لما كانت للتأكيد ، وإنَّ للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر) [٤٠] ، وقال الرضي : (اعلم أنَّ هذه اللام لام الابتداء .. كان حقها أن تدخل على أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى إنَّ سواء ، أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما) [٤١] .

يتضح من هذه النصوص النحوية ثلاثة أمور ، أولها : أنَّ مرتبة هذه اللام هي الصدارة كما كانت مرتبة إنَّ المكسورة الصدارة أيضا ، ولتزاحم الحرفين في الموقعية عمدوا إلى تأخير اللام وإضافتها إلى الخبر، وثانيهما : كراهة اجتماعهما في الصدر ، وهذه الكراهة مبنية على الاكتفاء بمؤكدٍ واحد في الموقع الواحد ، وثالثهما : عدم ورود تحقق لغوي يجمع بين هذين الحرفين في الصدر ، وكأنَّ الناطق العربي قد اتَّخذَ الإجراء المناسب لهذا الاجتماع المكروه في نظر النحويين من أوّل الأمر وقبل وقوعه ، حتى صار أمر اجتماعهما تأصيلا نحويا مفترضا لا وجود له في واقع اللغة ، إنَّما هو أمرٌ فرضته الصنعة النحوية والمنهج المعياري فيها .

أمّا ما يتعلق بالصدارة فقد بيَّنا مفهومها وتعليل النحويين لها فيما سبق من المبحث ، وأمّا ما يتعلق بكراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد فنصوص النحويين ظاهرة في ابرازها علةً لمنع هذا الجمع ، إذ وقر في أذهانهم أنَّه لا يُجمَعُ بين حرفين يسلكان مسلكا دلاليا واحدا مناظِراً ، لذا توجّهوا إلى أمرين ، أحدهما : منع تلك الكراهة ، والآخر: اتّخاذ الإجراء المؤدّي إلى التخلُّص منها بتأخير هذه اللام إلى طرف الجملة حتى يكون الفاصل بين الحرفين مسوّغا لوجودهما معا في الجملة نفسها .

وهنا أودُّ أن أُشير إلى أمرين ، أحدهما : أنَّ الكراهة في التركيب النحوي إنَّما هي على غرار الكراهة في الجانب الصوتي ، أعني أنها علة وليست حكما كما تصوَّر ذلك بعض الباحثين المعاصرين ، إذ أوهمه التلازم بين الكراهة والمنع لها لإصدار مبدأً يقضي بأن الكراهة في الجانب الصوتي تمثل علة ، وفي الجانب النحوي تمثل حكما في الغالب منها أو في بعضها [٤٢] ، وهو على وهم فيما تصوَّر ، لأنَّ النحويين مدركون أنَّ الكراهة لا تكون إلَّا تعليلا للظواهر اللغوية حتى ما يمسُّ الجانب النحوي منها ، فقد تُستكرَه بعض الاساليب النحوية لمناشئ مختلفة عند النحويين ، لقلة استعمال أو لصنعة نحوية فيحكمون بمنعها ، ولأنَّ هذه الاساليب مكروهة مُنِعت من النحويين ، بمعنى أن الحكم الذي يمثل المنع لازم العلة التي تمثل الكراهة وليست الكراهة هي الحكم بنفسه ، ولشدة التصاق الحكم بالعلة توهَّم أنَّهما بمعنى واحد، أو العلة هي الحكم بنفسه ولم يدرك مُراد النحويين في ذلك .

والأمر الآخر الذي ينبغي الحديث عنه هو : كراهة اتصال حرفين لمعنى واحد اتصالا مباشرا واجتماعهما معا ، ونصوص النحويين تصدح بمنع ذلك لكراهته بما تقدَّم ، يقول أبو علي الفارسي : (وإنما دخلت فيه على الخبر دون الاسم في نحو : إنَّ زيدا لمنطلق ، كراهةً لاجتماعها مع إنَّ لكونهما بمعنى ...) [٤٣] ، وقال الرُمَّاني : (... وكان حقها أن تكون قبل إنَّ ، إلا أنَّهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر) [٤٤] ، بيد أنَّ هذه الكراهة لم تكن

مُطَّردة عند النحويين ، إذ نألفُ في الدرس النحوي موارد عديدة تجمع بين حرفين لمعنى واحد ولا كراهة في ذلك ، ومن ذلك : اجتماع التاء والألف للتأنيث في كِلتا ، ودخول لام الابتداء على قد التحقيقية في قولنا : لقد قام زيد ، وكلاهما يفيد التحقيق والتثبت من وقوع الخبر، وكذلك اجتماع حرفين للنفي كما في : (ما ، وإنْ) ، وحضور (اللام والكاف) الدالَّان على البُعد المكاني في اسم الاشارة (هنالك) ، فهذه الموارد وغيرها تدعو إلى التحفُّظ في قرارات النحويين وفي اطلاقاتهم النحوية ، وقد تنبَّه الرضي إلى مثل ذلك ، إذ ذكر ذلك في الردّ على تعليل النحويين بامتناع نداء المُعرَّف بالألف واللام بكراهة اجتماع حرفي تعريف ، فرأى أنَّ (اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يُستَنكر ، كما في : لقد ، وألا إنْ) [٤٥] ، فقد اتصل في لقد لام التوكيد وحرف التحقيق ، وأمّا ألا إن فهما حرفا استفتاحٍ للكلام يدلُّ كل واحدٍ منهما على الثبوت ، وتزيد إن بإفادتها التأكيد في مضمون الجملة .

والرضي في هذا النص لم يخرج من اجماع النحويين بكراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وإنَّما فصَّل القول في هذا الاجتماع ؛ فإن كان الحرفان متساويين في المعنى فالكراهة ثابتة ، وإن كان في أحدهما زيادة على الآخر فلا يُستنكَر مثل هذا الاجتماع ، وهذه الزيادة قد تكون معنوية كما في لقد وألا أنْ ، وقد تكون هذه الزيادة ناشئة من تغييرٍ في اللفظ بسبب الإبدال بين الأصوات أو التغيير الإعرابي ، فمثال التغيير الذي نشأ بسبب الابدال ما أشار إليه سيبويه وجمهور البصريين في قولهم : لَهِنَّكَ قائمٌ ، من أن أصل لَهِنَّكَ : لَئِنَّكَ ، باجتماع لام الابتداء وإنَّ المكسورة ، فلما أُبدِلت الهاء من الهمزة جاز الجمع بين الحرفين المذكورين بعدما كان مكروهاً وممنوعاً ، يقول ابن جني : (ويدلُّ على أنَّ موضع اللام في خبر إنَّ أوَّلَ الجملة قبل إنَّ ، أنَّ العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ إنَّ فيزول أيضا ما كان مُستكرهاً من ذلك ، فقالوا : لَهِنَّكَ قائمٌ ، أي لَئِنَّكَ قائمٌ ...) [٤٦] ، وأمّا المثال الذي يجمع بين الابدال وبين التغيير الاعرابي هو الجمع بين التاء والألف اللذين للتأنيث في كلتا ، فلمّا كانت التاء بدلا من الواو التي هي لام الكلمة في كلا فإنها لم تتمخض للتأنيث المحض ، والألف لمّا كانت تتغيَّر للإعراب ياءً في حالتي النصب والخفض صارت كأنها للإعراب فقط ، لذا جاز الجمع بينهما مع إفادتهما التأنيث ، يقول الرضي : (وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعاً بين علامتي تأنيث ، لأن التاء لم تتمخض للتأنيث .. بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كأخت وبنت ... والألف أيضا لمّا كانت تتغير للإعراب صارت كأنَّها ليست للتأنيث ، فجاز الجمع بينها) [٤٧] .

إنَّ عملية إبدال الأصوات في اللفظ أو في المركب اللفظي لم تخضع لضابط محدَّد عند النحويين ، فتارةً يصحب هذا الإبدال تغيير في المعنى أو الحكم أو العلة ، وأخرى لا يصحبه ذلك ، فيكون التغيير لمجرد التخفيف من ثقل المُغَيَّر وإبداله بأخفَّ منه لفظاً ، أو يكون التغيير ناشئاً من تعدّدٍ لهجيٍ ، كما في إيّاك وهياك ، وأرقت وهرقت ، وإشاح ووِشاح ، وأمّا ما يتغير فيه الحكم أو الاستعمال بسبب الإبدال فلفظتا الأهل والآل ، فإن الآل في نظر النحويين مُبدَلٌ من الأهل ، وخالفه بعد الإبدال في الاستعمال في تخصيص الآل بإضافتها إلى الأعلام الناطقين فقط بعدما كانت عامَّة له ولغيره قبل الإبدال ، وأنَّها لا تُستعمل إلَّا لذوي الشرف دون الأهل ، فإنَّها لذوي الشرف ولغيرهم ، وكذلك ما نحن الآن بصدده من كراهة اجتماع اللام وإنَّ المؤكدتين ، فإن أُبدِلت الهمزة هاءً في لَهِنَّكَ ارتفعت في نظر البصريين تلك الكراهة ، وكأنَّ المكروه اجتماعهما هما اللام والهمزة ، أمّا إذا انتقل المركَّب من لَئِنَّكَ الى لَهِنَّكَ جاز اجتماع حرفين لمعنى واحد .

ولَهِنَّكَ هذه تتجاذبها أقوال النحويين في خلاف لا مرجِّح لأحدهما على الآخر، وما زاد الخلاف شجارا وجود لام ثانية في الجملة دخلت مع لام الابتداء في بعض الأبيات الشعرية [٤٨] حكم النحويون بزيادتها ، ولهم فيها ثلاثة أوجه :[٤٩]

١ – ما ذكره سيبويه وجمهور النحويين من أنَّ أصلها : إنَّ ، ثم أُبدِلت الهمزة هاء فصارت هِنَّ ، فدخلت عليها لام القسم فصارت لَهِنَّ ، واللام الثانية هي لام الابتداء ، إذ (تقول : لَهنَّك لرجلُ صدقٍ ، فهي إنَّ ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هرقت ... فاللام الأولى في لهنك لام اليمين ، والثانية لام إنَّ ...) [٥٠]

٢ ـ ما ذكره الفرّاء من أنَّ أصلها : والله إنَّك ثم حُذفا حرفا الجر والتعريف فصار لاه إنك كما قالوا : لاه أبوك ، ثم حذفت ألف فِعال بعد ذلك ، وحذفت همزة إنَّ فصار لهنك [٥١]

٣ـ ما حكاه المُفضَّل بن سَلَمَة (ت ٢٩٠ هـ) عن بعضهم من أن أصله : لله إنك ، واللام فيه للقسم ، ثم أُجري عليه ما أُجري على قول الفراء [٥٢] ، وقد سكت السيرافي عن مذهب سيبويه ، ومال إلى قول الفراء من جهة المعنى ، وضعَّف ما روي عن المفضل [٥٣] ، في حين رجَّح المخزومي قول سيبويه لخلوه من التأويلات البعيدة ، ولكنَّه (يتوافر فيه المعنى الذي قصد إليه الفراء ويؤيده كلام العرب) [٥٤] من اتفاقهما على أنَّ اللام الأولى للقسم ، وكون إبدال الهمزة هاءً لغة عن العرب رواها البصريون والكوفيون معا، ثم إنَّ المحاولة التي قدَّمتها الدراسات السامية لتفسير هذا التركيب لا تُسمن ولا تُغني من جوع ، فهي مبنية على الظن بأن نظيرة إنَّ في العبرية هي : (هِن) ثم دخلت عليها اللام بتفصيلٍ لسنا بحاجةٍ إلى عرضه [٥٥] .

وعلى أيّ حالٍ كانت هيأة لهنَّك فنحن أمام أصل مفترض لم يرد في كلام العرب ، وهذا الأصل يجمع بين حرفين لمعنى واحد صورته هكذا : **لَئِنَّ** ، وكان الإجراء النحوي بأن يتمَّ الفصل بينهما بنقل اللام إلى الخبر والإبقاء على إنَّ في صدارتها ، وقد علَّلَ النحويون نقل اللام وزحلقتها دون إنَّ بأنَّ اللام غير عاملة ، لأنَّها لمجرد التوكيد ، وأنَّها مانعة ممَّا قبلها عن العمل ، لأنَّها فاصل إعرابي ، وإنَّ عاملة وحريٌ بالحرف العامل أن يتصدر الجملة ، لأنَّه مؤثر فيها من جانب المعنى وجانب الإعراب ، لذلك تشبَّث بموقعه وتزحلقت اللام عن موقعها لهذا الغرض ، يقول السيرافي : (إنَّ عاملة واللام غير عاملة ، بل هي مانعة لعمل ما قبلها فيما بعدها ، فلو رُتِّبت إنَّ على التقدُّم لمنعتها اللام من النصب ، وإذا رُتِّبت اللام على التقدم لم يبطل عمل إنَّ) [٥٦] ، وقال الرضي : (فأخَّروا اللام وصدَّروا إنَّ ، لكونها عاملة ، والعامل حريٌ بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفا ، إذ هو ضعيف العمل) [٥٧] .

واختلف النحويون فيما تدخل عليه بعد نقلها وزحلقتها ، فمنهم من حصر دخولها على الخبر ، ومنهم يرى أنَّها تدخل في الأصل على المبتدأ ، لكنَّها انتقلت إلى الخبر لتعذر اجتماعها مع إنَّ ، ولأنَّ إيلائها إنَّ مانعة إيَّاها عن العمل ، لأنَّ اللام فاصل لا يعمل ما قبلها بما بعدها ، يقول السيرافي : (فإذا دخلت اللام على إنَّ اجتمعا حرفا توكيد ...فأخّروا وهم ينوون تقديمها على إنَّ وحقها أن تدخل على الاسم ، اذا صار بينه وبين إنَّ فاصل كقولك : إنَّ في الدار لزيداً ، فإذا لُصِقَ الاسم بإنَّ أدخلوها على الخبر ، ، ولا رتبة لشيءٍ سوى الاسم والخبر لأنَّ ما سواهما لغوٌ) [٥٨]، بمعنى أنَّ اللام لا تدخل إلَّا على الاسم فإذا كان المسند والمسند إليه اسمين دخلت على الخبر ، وإن كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا دخلت على المبتدأ الاسم بعد الفصل بيها وبين إنَّ بالظرف أو الجار والمجرور ، وهذا يكشف أنَّ الإجراء ينبغي أن يكون بالفصل بين الحرفين سواء دخلت اللام على المبتدأ أو الخبر ، ولكن يُشتَرطُ أن تدخل على الاسم حصرا ، ولعل قول ابن الانباري يكشف عن هذا بوضوح ، إذ يقول : (إنَّ الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام ، فكان ينبغي أن تكون متقدمة على إنَّ ، إلّا أنَّه لمّا كانت اللام للتأكيد وإنَّ للتأكيد لم يجمعوا بين حرفي تأكيد ، فكان الأصل يقتضي أن تُنقَلُ عن صدر الكلام ، وتدخل الاسم ... إلَّا أنه لما كان الاسم يلي إنَّ ؛ كرهوا أن يُدخِلوها على الاسم كراهيةً للجمع بين حرفي تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر ... والذي يدلُّ على أنَّ الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر ، أنَّه اذا فُصِل بين إنَّ واسمها بظرفٍ أو حرف جر دخّلوها عليه نحو : إنَّ عندك لزيدا ، وإنَّ في الدار لعمراً) [٥٩] .

والرضي رحمه الله وقف عند هذه المسألة بتحقيق مفصَّل ، إذ اشترط بعد انزياح اللام شرطين رئيسين ، أحدهما : الفصل بينها وبين إنَّ ، والآخر : الدخول على ما كانت داخلة عليه في الأصل وهو الصدر من مبتدأٍ أو خبرٍ مقدَّمٍ أو معمول الخبر المقدَّم بشرط أن لا يكون متأخراً عن الخبر ، يقول : (فأخَّروا اللام وصدَّروا إنَّ ... وراعوا مع تأخير اللام شيئين ، أحدهما : أن يقع بينهما فصلٌ ، لأن المكروه هو الاجتماع ، والآخر : أنها لمّا سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام ، أعني المبتدأ أو الخبر المقدم ، أو معمول الخبر ... نحو : لزيدٌ قائمٌ ، ولَقائمٌ زيدٌ ، ولَطعامك زيدٌ آكلٌ ، لا تدخل بعد التأخُّر إلا على أحد الثلاثة ، نحو : إنَّ من الشعر لحكمةٌ ، وإن زيداً لَقائمٌ ، وإنَّ زيداً لفي الدار قائمٌ ، ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر ، فلا يُقال : إنَّ زيداً قائمٌ لفي الدار ؛ لئلا يُبخَسُ حقها كلّ البخس) [٦٠] .

وهنا مسألتان لابد من الاشارة إليهما ، الأولى : إنَّ صور التمثيل التي ذكرها الرضي وغيره من النحويين لما تدخل عليه اللام صورٌ تحتاج إلى سَماعٍ من كلام العرب ، ولا تكفي في حدود فهمي الافتراضات المجردة من الدليل ، والأمثلة المصنوعة ، ولا القياس في تمثيلها ، وإنما نحتاج في ذلك إلى الشواهد التي تُبيح لنا هذه الصور التمثيلية ، فنقبل ما استعملته العرب ، ونرفض ما لم يُستعمل .

والمسألة الأخرى هي : إنَّ كراهة اجتماع حرفين لمعنى ، ووجوب الفصل بينهما كإجراء للتخلص من هذه الكراهة لهو أمرٌ كان النحويون مدركين له ولأمثاله ، لذا حكم بعضهم بزيادة الكاف الداخلة على كلمة (مثل) كإجراءٍ للتخلص من اجتماعهما معا ، بلحاظ أنَّهما متناظران في المعنى ، لاشتراكهما بدلالة التشبيه ، أمّا في ما نحن بصدده من وجوب الفصل بين اللام وإنَّ فهو أمرٌ تفرضه طبيعة اللغة في الاستعمال المذكور، لأنَّ غالبية الأخبار أن يكون الخبر فيها هو المبتدأ بعينه ، فكأنَّ دخول اللام على الخبر دخولٌ على المبتدأ نفسه ، لأنَّه هو هو ، ثم لمَّا كان الأمر كذلك أُسريَ هذا الحكم على الظرف والجار والمجرور طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وبهذا البيان قد نستغني عن الافتراض القائل باجتماع اللام مع إنَّ في صدر الكلام مُكوّنين صورة لفظية لا واقع لها في الاستعمال وهي : لَئِنَّ ، وهي صورة خيالية نسجتها أذهان النحويين ، ولم يألف مثلها اللسان العربي .

لقد تنبَّه المبرد إلى هذا الأمر، على الرغم من اعتقاده أنَّ اللام كان حقها أن تلتقي مع إنَّ في صدر الكلام ، لكنها تزحلقت إلى الخبر بعد تصدير ، يقول : (فجعلتَ اللام في الخبر ، وحَدُّها أن تكونَ مقدَّمةً ؛ لأن الخبر هو الأول في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو

وما فيه الأول ، فلذلك قلت : إنَّ زيداً لمنطلقٌ ؛ لأن المنطلق هو زيدٌ ، وكذلك لو قلت : إنَّ زيداً لفي داره عمرو ، أو لعمرو يضربُهُ ؛ لأن الذي عمرو يضربُهُ هو زيد ، فهذه عِبرةُ هذا)[٦١] .

وبهذا نصلُ إلى أنَّ صورة الاجتماع بين الحرفين المؤكدين في صدر الكلام (لام الابتداء وإنَّ المكسورة) والتي عُدَّت أصلاً مكروهاً ، صورةٌ لم تُرتسم من العرب في الاستعمال اللغوي الواقعي ، وإنَّما هي استنتاج افترضته الصنعة النحوية ، ثم حكمت بكراهته ومنعه ، بدعوى أنَّ العربي قد رَغِبَ عنها من أوَّل الأمر وقبل وقوع الاجتماع المكروه .

الخاتمة : وبهذا يتضح أنّض النحويين يلتزمون نظرية العامل وما لها من أثر من جانب التقديم والتأخير ، ويفترضون للأسلوب التركيبي وضعا معياريا غير منطوق به من العرب ، وكل هذا جاء تطبيقا دقيقا لآليات النظام النحوي وتسيير خطواته على منوال واحد ، فلما صادفهم واقع يخرق نظامهم عمدوا الى وسيلة من التأويل لارجاع هذه النصوص الى وضعها الطبيعي من النظام .

هوامش البحث

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١١١ ، ١١٢
(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ١٢٥
(٣)ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٩ .
(٤) المصدر نفسه والصفحة .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢ /٤٥
(٦) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٨٤
(٧) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٦٩ .
(٨) المقتصد في شرح الايضاح : ٢ / ١١٢٠
(٩) ينظر : شرح ابن يعيش : ١ / ٨١
(١٠) كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٨
(١١) الأصول في النحو : ٢ / ٣٢٩
(١٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٢٢٤
(١٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٢٥
(١٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨ / ١٥٥
(١٥) المقتصد في شرح الايضاح : ٢ / ٨٦٢
(١٦) شرح الكافية : ٤ / ١٠٨
(١٧) المصدر نفسه : ٢ / ٢٦٧
(١٨) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ١٦
(١٩) ينظر : المعجم الوسيط ، ابراهيم مصطفى وآخرون : ٥٠٩
(٢٠) ينظر : حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق ، عزمي محمد عيال سلمان : ٣٧ ، وما بعدها .
(٢١) كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٨
(٢٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٦
(٢٣) المقتضب : ٤ / ١٣٩
(٢٤) الأصول في النحو : ٢ / ٢٣٤
(٢٥) شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٢٧٤
(٢٦) المصدر نفسه والصفحة
(٢٧) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨
(٢٨) مغني اللبيب : ٢ / ١٥٢
(٢٩) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٦٥ ، ١٧١
(٣٠) فاطر : من الآية ٢
(٣١) المقتصد في شرح الايضاح : ٢ /١١٠٩
(٣٢) مغني اللبيب : ٢ / ١٥٢
(٣٣) النحو الوافي : ٤ / ٣٢١
(٣٤) ينظر : شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٢٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ١٥٦
(٣٥) ينظر : اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ٣٨١
(٣٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩
(٣٧) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٤٤٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٦٩ هامش المحقق
(٣٨) الخصائص : ١ / ٣١٤ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨
(٣٩) شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٠
(٤٠) شرح الأشموني : ١ / ٣٠٥
(٤١) شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٢٩٠
(٤٢) ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضي في شرحيه على الشافية والكافية ، حيدر نجم عبد زيارة : ٢ ، ٣ (اطروحة دكتوراه)
(٤٣) الإغفال : ٢ / ٤٣٣
(٤٤) معاني الحروف : ٥١
(٤٥) شرح الكافية : الرضي : ١ / ٢٧٤

(٤٦) الخصائص : ١ / ٣١٤ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٣ /١٥٠
(٤٧) شرح الكافية : ١ / ٦٩
(٤٨) ينظر : شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٢٧٨
(٤٩) ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي في شرحيه على الشافية والكافية،حيدر نجم عبد زيارة : ٢٩٩
(٥٠) كتاب سيبويه : ٣ / ١٥٠
(٥١) ينظر : شرح الكافية : الرضي : ٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ١٥٠ هامش المحقق
(٥٢) ينظر : المصدران نفسيهما والصفحات نفسها
(٥٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ١٥٠ هامش المحقق
(٥٤) مدرسة الكوفة : ٢٢٦
(٥٥) ينظر : فلسفة المنصوبات في النحو العربي : ١٩٢
(٥٦) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ٢ / ٤٦٥
(٥٧) شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٢٩٠
(٥٨) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ٢ / ٤٦٥
(٥٩) الانصاف : ١ / ٢١٧ ، ٢١٨
(٦٠) شرح الكافية ، الرضي : ٤ / ٣٤٤
(٦١) المقتضب : ٢ / ٣٤٣

المصادر والمراجع

١) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، قيس اسماعيل الاوسي ، دار الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٨م .
٢) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ، ١٩٦١م ، مصر .
٣) شرح المفصل ،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د _ ت .
٤) في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي و، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
٥) الكتاب ، كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م .
٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م .
٧) معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء ، (ت – ٢٠٧هـ) ، تح : نجاتي والنجار ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥م .
٨) المعجم الوسيط ، ابراهيم مصطفى وآخرون ، مكتبة الشروق الدولية ، ط٤ ، ٢٠٠٤م .
٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين عبدالله بن هشام الانصاري ، تقديم : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
١٠)النحو الوافي ، عباس حسن، مكتبة المحمدي للنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧م
١١)شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، اربيل – العراق ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
١٢)حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق ، عزمي محمد سلمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط١ ، ٢٠١١م .
١٣) الإغفال ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

العدد: ٥
التاريخ: ٢٠١٧/٩/١٨

قراءات معاصرة

مجلة فصلية محكّمة تُعنى بالفكر المعاصر تصدر عن مؤسسة مَثَل الثقافية

إلى/ أ.د أسيل سامي أمين

م.م رعد عبد الحسين حمدوش

كلية الآداب/ جامعة القادسية

م/ قبول نشر

تهديكم مجلة قراءات معاصرة أطيب التحيات وتود إبلاغكم بقبول بحثكم المعنون: (التثاني والجموع التي لا مفرد لها من لفظها) بعد عرضه على لجنة المحكمين، وسينشر في الأعداد القادمة إن شاء الله.

مؤسسة مَثَل الثقافية
مجلة قراءات معاصرة

رئيس التحرير

التثاني والجموع التي لا مفرد لها من لفظها

ملخص البحث : يتعامل هذا البحث مع طائفة من الكلمات خرجت في ضوء المنظور النحوي عن قواعد العربية بشكل وآخر ، فالمدونة النحوية ترى أنَّ لكل لفظ مجموع أو مثنى مفرد له من لفظه ، فإذا صادف وجود ألفاظ تثاني أو جموع وليس لها من لفظها مفرد عمد النحويون الى تقدير مفرد لها قياسي في ضوء الصياغة المقررة في العربية وعلى منوالها ، ويهدف البحث الى استكناه تثني لا مفرد لها ، وجموع لا مفرد لها وطريقة المعالجة النحوية لتقدير مفردها القياسي ، وقد قدَّم البحث نقطتين ، الأولى التثاني التي لا مفرد لها من لفظها ، والثانية : الجموع التي بل مفرد لها ، وعرض البحث في اثناءه الى ما يسمى باسم الجمع واسم الجنس أيضا .

المقدمة : لم تكن اللغة بالقدر الكافي من العقلانية في استعمال مفرداتها ، لكن النحويين أرادوا لهذه اللغة أن تكونَ منطقية عقلانية فافترضوا لكل لفظ مفردا ومثنى وجمعا له تماشيا مع مقولات علم المنطق ، فافترضوا لألفاظ جاءت مفردة من جهة الدلالة جمعا قياسيا للفظ نفسه ، وكذلك افترضوا للتثاني والجموع مفردا ترجع إليه تلك الألفاظ ، وهذا البحث يسلّط الأضواء على التثاني والجموع التي ليس لها مفردٌ من لفظها ، وكيفية صوغ هذا المفرد وطريقة التعبير عنه ، فكان البحث على نقطتين ، الأولى : للتثاني التي حضر من مصاديقها (كلا وكلتا) ، والثانية : للجموع ، ولكثرة الألفاظ الواردة بهذا الشأن اختار البحث نماذج من ذلك بعد التفريق بين الجمع واسمه واسم الجنس .

يذكر اللغويون [٦١] أنَّ ثمة ألفاظا مثناة وجموعا لم يرد لها في استعمال العرب مفرد من لفظها ، كما أنَّ هناك ألفاظا مفردة لا تثنية لها ولا جمع مثل لفظ امرأة أو امرئ ؛ إذ لا جمع لهذين المفردين في استعمال العرب . والتثاني والجموع التي لا واحد لها من لفظها أو تركيبها كثيرة جدا ، فمن التثاني : الاثنان والاثنتان ، والمذروان (طرفا الأليتين) ، والثنايان (طرفا الحبل) ، والأصدغان (عرقان تحت الصدغين) ... وما إلى ذلك ، ومن الجموع التي لا واحد لها من لفظها : نساء ، وأثاث ، وأهل وآل ، أبابيل ، ونماسي (الدواهي) ، والخَموس (البعوض في لغة هُذيل) ... وغير ذلك .

والسبب الذي دعا النحويين إلى عَدِّ هذه الألفاظ تثاني أو جموعا وافتراض مفرد لها من لفظها : ما لحظوه في هذه الألفاظ من تشابهٍ بالمثنى والمجموع من جهة الشكل أو من جهة المعنى ، فالمذروان مثلا شبيه بالمثنى بسبب لاحقة التثنية ودلالته عليه أيضا ، أو تكون بعض الألفاظ على زنة جموع التكسير الشهيرة ، فإن هذا يجعلها في نظر بعض النحويين جموعا وإن لم

يُستعمل مفردها اللفظي ، نحو كلمة نساء مثلا فإنها على وزن فِعال كجمال المشهور في جموع تكسير الكثرة ، وكذلك كلمة أَعراب فإنها على وزن أفعال الغالب في جموع التكسير والذي هو قياس (في أَفعل إذا كان للتفضيل ، نحو : أَكبر أَكابر ، أَصغر أَصاغر .... وفي أَفعل اسما غير صفة ، نحو : أَفكل أَفاكل ، وأَجدل أَجادل) [٦١] ، ولمّا كان هذا وزن غالب في أوزان الجموع عُدَّ اللفظ جمعا وإن لم يستعمل له واحد من لفظه .

ولمَّا كان[٦١] المفرد في نظر النحويين أصلا للمثنى والجمع بلحاظ التغيير الذي يطرأ عليه بالزيادة أو النقص الظاهر أو المقدر اقترحوا لهذه التثاني والجموع مفردا قياسيا تُحمل عليه ، وكان هذا المفرد في بعض الموارد موضع خلاف بين النحويين حول جريانه على ألسنة العرب أو لا ، ومن ذلك مفرد كلا وكلتا الذي رأى الكوفيون استعماله في ضرورة الشعر الذي هو :(**كِلٌّ**) بكسر الكاف وتشديد اللام ، فحُذفت إحدى اللامين وأُضيفت الألف للتثنية ، والتاء في كلتا للتأنيث ، في حين أنَّ البصريين لم يقبلوا ذلك المفرد ولم يسمعوا به ، وكذلك كلمة أبابيل ، فمفردها في نظر أبي عبيدة : ابّيلٌ ، ولا نعلمُ هل كان يريد بها المفرد القياسي أو أنه قد سمِع ذلك المفرد من العرب فعلاً ؟ ، وعلى أية حال فوجود تثاني وجموعٍ لا مفرد لها من لفظها أمرٌ متسالم عليه عند النحويين كافة .

الأول : التثاني التي لا مفرد لها :

التثنية : (لفظٌ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره ، صالحٌ للتجريد ، وعطف مثله عليه)[٦١] ،

والمثنى (ما لحق آخره ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ، يدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه) [٦١] ، ويهمنا من هذا المفهوم قول (صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، أو معه من جنسه) فإنه يدلُّ على أمرين معاً ؛ أحدهما : تجريد المثنى للمفرد قبل إضافة لاحقة التثنية ، والآخر : عطف المفردين على بعضهما بعد اتحادهما بالجنس أو الفصل أو كليهما معاً ، لأنَّ الأصل في التثنية والجمع كما يرى النحويون العطف بالواو ، ولا يصح العطف في المقام إلّا بالرجوع إلى المفرد ، أمَّا وضع قيد صالح للتجريد في المفهوم فلإخراج الألفاظ التي تدلُّ على التثنية بالوضع الأولي كالاثنين والاثنتين وغيرهما ، فإن هذه الألفاظ غير صالحة للتجريد بعد إسقاط الزيادة منها ، إذ لا نقول في مفردها: اثن كما نقول في الابنين : ابن ، وإن تشابه اللفظان في الصورة والشكل والدلالة ، وعلى هذا الأساس فكل اسمٍ لا ينطبق عليه هذان القيدان وغيرهما لم يعدّه النحويون مثنى وإن شاركه في الدلالة أو الحكم الإعرابي [٦١].

والتثنية ظاهرة موجودة في اللغات السامية واللغة اليونانية ، ولكنها قبل كل شيء عربية بامتياز ، لكنها ليست من مختصّات العربية كما توهم أبو حيان الأندلسي [٦١] ، لكنها حديثةُ عهدٍ بها قياسا بالمفرد والجمع ، وذلك أنَّ (العربية القديمة حتى زمن نزول القرآن وما بعد ذلك بقليل لم تكن تراعي المثنى من حيث ما يسمى في نظام تأليف الجمل ... وعدم المراعاة ربما جاءت من حيث أنَّ المثنى داخل في حيز الجمع ...) [٦١] ، أو داخل في حيز المفرد وعلى هذا الأساس قد يُفسَّر عودُ الضمير المفرد على بعض التثاني في بعض الاستعمالات .

والغالب في التثاني التي لا واحد لها من لفظها أن تُستعمل في شيئين متلازمين بحيث لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، والعرب راعت في تعيين المفرد بأن جاءت به من غير لفظ التثنية ، وذلك للحاجة إلى التعبير عن مفرده من جهة ، والبقاء على صورة الشيئين متّحدين بالتثنية من جهة أخرى ، ويغلب هذا في الأدوات التي تتألف من طرفين أو جزأين أو شيئين نظيرين متلازمين كما في المذروين (طرفي الأليتين) ، والثنايين (طرفي الحبل) ، إذ لا يُتصوَر وجود طرف منهما دون الآخر ، وفي العبرية شيء من هذا الاستعمال فالأدوات المؤلفة من شقين فيها وردت بهيأة المثنى وعوملت معاملة المفرد ، فقالوا : **رحايم** للرحى ، لأنَّها مكوَّنة من طبقين ، **ومئوزنايم** للميزان ، لأنه مكوَّن من كفتين [٦١] .

إنَّ هذه التثاني التي لا واحد لها من لفظها وإن شاركت المثنى في الشكل أو الدلالة ، لكنَّها تنفرد عنه في بعض التصرفات اللغوية ، وهذا ما يذكره النحويون في بطون مدونتهم في ثنايا حديثهم عن المثنى ، فهذه الكلمات التي وردت بهيأة المثنى أو بمعناه لها شأنها الفريد في التصرف خلافاً لنظائرها ، فسيبويه حين يذكر ثنايين وهنايين يستفهم الخليلَ عن علة عدم همز هذه الألفاظ وفاقا مع المهموزة كرداءين مثلاً ، والخليل يعلل ذلك بعدم وجود مفرد لها من لفظها وهو : ثناي ، وهناي ، قال سيبويه : (وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنايين ، لِمَ لمْ يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحد ثم يبنوا عليه ، فهذا بمنزلة السماوة لمّا لم يكن لها جمع كالعظاء والعباء يجيء عليه ، جاء على الأصل ، ومن ثَمَّ زعم قالوا : مِذروان فجاءوا به على الأصل ، فشبَّهوها بذا حيث لم يُفرد واحدهُ) [٦١] ، بمعنى أنَّ العلة في عدم همز المذروين وأنها لم تتصرَّف كسائر الألفاظ المناظرة ، أنَّها بُنيَت على التثنية من أوَّل أمرها كما بنيت نحو : الشقاوة والعظاية والأداوة على التأنيث من أوّل أمرها من غير دخول التاء على المذكر ، ولو كان لمذروين ونحوه مفرد مستعمل لانقلبت الواو والياء فيه همزة كما تنقلب في رداءين مثلاً ، فمذروان لا مفرد لها حتى تتصرف التصرف المذكور [٦١] ، يقول الرضي : (وإنما صحَّحوا ثنايين لأنَّهم إنَّما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ، كما في كساء ورداء ، ثم في التثنية إمَّا

أن يصحَّحوا الهمزة أو يقلبوها واوا ، وهنا لم تتطرف الياء حتى تُقلبَ همزة ؛ إذ لم يُستعمل واحد ثنايين ، فالألف والنون هنا لازمان كما في مذروين ، فثنايان كسقاية وعماية ..) [٦١]

ثُمَّ إنَّ القياس في تثنية المقصور الزائد على ثلاثة أحرف أن تكونَ تثنيته بالياء مطلقا سواء كان واوي الأصل أم يائيا ، فتقول في ملهى : ملهيان ، وفي أعشى : أعشيان ، ولا تظهر الواو في التثنية إلّا بأحد شرطين : (٦١) أن يكون اللفظ ثلاثيا ، ويكون واوي الأصل ، وذلك لخفة الثلاثي فلم تُستثقل معه الواو بخلاف ما زاد عليه من الأبنية ، إمّا مذروان فجاءت على خلاف قياس كلام العرب ، وكان القياس أن يقولوا فيها : مذريان ، ويبدو أنَّهم قد صاغوا هذه اللفظة صياغة مرتجلة فوضعوها للدلالة على التثنية من دون النظر إلى أصلها المفرد أبالواو هو أم الياء ، لأنهم لم يستعملوا مفردها في كلامهم .

كِلا وكِلتا :

في كِلا وكِلتا خلافٌ نحوي متشعّب ما يهمنا هنا وجود مفرد لها أو لا ، وقبل معرفة ذلك لابدَّ من الوقوف على أصل الكلمتين والتصرف الافتراضي الذي حصل لهما حتى ظهورهما على البناء الواقعي في اللغة ، ولا يعنينا هنا طريقة الاستعمال النحوي فيهما ، من حيث ملازمتهما للإضافة ، وإضافتهما إلى الظاهر أو إلى المضمر ، وكونهما مؤكدين أو غير مؤكدين ، وإعرابهما بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا أو بالألف مطلقا في لغة بعض العرب ، كل هذا لا صلة له بموضوعنا هنا .

اختلف النحويون في أصل كِلا ، فمذهب سيبويه أنَّ الألف فيها مبدلة من الواو وهي فِعَل والتاء في كلتا كالتاء في بنت بدل من الواو التي هي لام الكلمة وعلامة تأنيث ، أمَّا الألف في كلتا فهي للتأنيث أيضا ، ولو قلت : إنَّ في ذلك جمعا لعلامتين لمعنى واحد وهو مكروه في العربية ، إذ يُستكره جمع علامتين لمعنى واحد ، ولا سيَّما مع تواليهما ، لذا رفضوا الجمع بين إنَّ واللام المؤكدتين في صدر الكلام ، وعمدوا إلى تأخير اللام إلى الخبر وزحلقتها كراهة اجتماع حرفين متناظرين لمعنى واحد ، أجابوك : بأنَّ التاء لم تتمخض للتأنيث لهذا جاز توسَّطها في كلتا ، وهي وإن دلَّت على التأنيث لكن فيها رائحة اللام المبدلة لكونها بدلا من اللام في المؤنث كما في بنت وأخت واثنتان ، ثم إنَّ الألف فيها وإن كانت للتأنيث إلّا أن تغييرها للإعراب في حال النصب والخفض ياءً صارت كأنَّها للإعراب فقط وأنَّها ليست للتأنيث ، وعلى هذا الأساس فكِلا في نظر سيبويه على وزن **فِعَل** وكلتا على وزن **فِعْلَى** ، وأصل الألف فيها واو بدلالة التاء التي كثيرا ما تقع بدلا من الواو في الشائع من الكلام نحو : تجاه وتراث وتوراة وتهمة [٦١] ، يقول سيبويه : (وكذلك كلتا وثنتان ، تقول : كلويٌ وثنويٌ ، وبنتان بنوي) [٦١] ، ويؤكد كون الألف من الواو عند

سيبويه تشبيهه التاء في كلتا بالواو في شروى ، إذ يقول : (وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى)[٦١] ، بمعنى (أن أصل شروى : شريا كما أن أصل كلتا : كلوى فأُبدلت اللامان ، ويدل على أن شروى في الأصل من الياء أنها من شريت ...)[٦١] إذن فالتشبيه قائم على الإبدال ، فكما أن واو شروى من الياء كذلك تاء كلتا أصلها الواو .

وذهب الجرمي إلى أنَّ التاء في كِلتا زيادة وليست من أصل الكلمة ، وعلى هذا فوزنها عنده : **فعتل** مزيد التاء التي للتأنيث من كِلا ، ولم يثبت مثله في كلام العرب على حدِّ تعبير الرضي [٦١] ، ولأنَّ إضافة تاء التأنيث إنما يكون في الطرف يُستبعد قول الجرمي ، فإن قيل : قد وقعت وسطا في قولك : ضَرَبَتْنا ونحوه ، قيل : لمَّا كان الضمير كلمةً أُخرى كان اتصال تاء التأنيث بآخرَ الفعل بمنزلة وقوعها طرفا ولم يُعدُّ الضمير كجزء الكلمة مع شدة اتصاله بالفعل.

إلى هنا يتعامل سيبويه وأتباعه مع لفظ مفرد ، والألف في نظره وإن كانت للتثنية وتُبدل في التصرف الإعرابي ياء في حالتي النصب والجر إلّا أنها جزء من اللفظ المفرد وبديل لامه ، فمنزلتها بناءً على مذهبه بمنزلة تاء بنت وأخت ونحوها من الألفاظ ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نفترض أنها تثنية لفظية لمفرد حقيقي أو قياسي ، بمعنى أن دلالة التثنية في كلا وكلتا لم تكن مبنية على وجود مفرد ثم أُضيفت إليه علامة التثنية من ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ، لأنهما لم ينفصلا عن الإضافة حتى يتبين سقوط النون لها ، وإنما هي مبنية على وجود الألف الدال على التثنية فقط ، ولولا اجتماع التاء والألف في كلتا لم يُعرف أن الألف في كِلا من أصل بناء الكلمة ، لكن وجودهما مجتمعين وقوانين إبدال التاء من الواو هما المرشدان إلى ذلك .

وفي مقابل هذا التصور البصري لكلا وكلتا يوجد تصور آخر ذهب إليه الفرّاء والكوفيون من بعده ، يكشف هذا التصور على أن كلا وكلتا مثنيان حقيقيان لفظا ومعنى ، ولهما من لفظهما جمع ومفرد ، بيد أن مفردهما لم يُستعمل إلا في ضرورة الشعر ، (وقالوا : أصلهما **كُلٌّ** المفيد للإحاطة فخُفِّفَ بحذف إحدى اللامتين وزِيْدَ ألفُ التثنية حتى يُعرَفَ أنَّ المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع ، قالوا : ولم يُستعمل واحدهما ، إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء ، وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد ، قال :

في كِلتَ رجليها سُلامى زائدة كلتاهما مقرونة بِوَاحِدَةِ) [٦١]

واضح من هذا النص أنَّ الكوفيين يُصِرُّونَ على وجود مفرد وجمع لكِلا وكِلتا ، والمفرد الذي حملوا عليه كلا وكلتا هو : **كِلٌّ** الذي ينتهي بإضافة علامتي التثنية والتأنيث في **كلا وكلتا** إلى التثنية اللفظية ومن ثَمَّ إلى الجمع المفيد للإحاطة وهو : **كُلٌّ** ، وقد استدلوا على مذهبهم هذا بالسماع والقياس ، فالسماع على طائفة من الأبيات الشعرية ، وعلى عود الضمير عليهما بالتثنية

أيضا ، وتصوروا قياسا أن الألف في كلا وكلتا مقيس على الألف في التثاني اللفظية الحقيقية في بقائه في حالة الرفع ألفا وقلبه ياءً في حالتي النصب والخفض [٦١] ، وهذا التوجيه في الصلة بين (**كِلٌّ وكِلا وكِلتا وكُلٌّ**) يلخصه قول الفراء في تفسير قوله تعالى :﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٦١] ، إذ يقول : (ولم يَقُلْ أتتا ، وذلك أنَّ كلتا ثنتان ... وأصلهُ : **كِلٌّ** كما تقول للثلاثة : **كُلٌّ** ، فكان القضاء أن يكونَ للثنتين ما كان للجمع .... وقد تفرد العرب إحدى كِلتا وهم يذهبون بإفرادها إلى تثنيتها ، أنشدني بعضهم : **في كِلتَ رجليها سُلامى واحدة ....**) [٦١]

والفراء في هذا النص يحتكم إلى سلسلة من المعايير تقتضي شمول هذه الكلمات بأصلٍ واحد ، تنتظم هذه المعايير على مستوى أُفقي من ناحية الشكل ، وعلى مستوى الإحاطة والشمول من جانب الدلالة والمعنى الجامع بين هذه المفردات ، أمّا على مستوى الشكل فقوله : (**وأصله كِلٌّ كما تقول للثلاثة كُلٌّ ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع**) ينبأ بذلك ، فهو هنا لا يريد أن يقطع سلسلة المفرد عن الجمع برابط التثنية في كلا وكلتا فافترض أن يكونَ للتثنية والجمع في كلا وكلتا وكُلّ مفردٌ ترجع إليه ، ثم قَرَّرَ أنَّ هذا المفرد مستعمل على استحياء في ضرورة الشعر ، أمّا على مستوى الدلالة فإنه لمّا كانت (**كُلّ**) مفيدة للإحاطة والشمول بلحاظ دلالتها على الجمع زِيدَ الألف في مفردها وهو (**كِلٌّ**) حتى يُعلمَ أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع ، وبهذا علَّلَ عدم استعمال المفرد ، إذ لا إحاطة فيه ، فاستغنت العرب عنه ولم تستعمله في سعة كلامها لهذا الغرض [٦١] .

والبصريون لا يسوّغون هذا القول ، يقول سيبويه : (وأمَّا كِلا وكُلٌّ فمن لفظين ...) [٦١] والمازني يرى أن لا صلة بين كِلا وكُلّ ، وأنَّ كل واحدٍ منهما له أصلٌ سوى أصل صاحبه ، وممَّا أوهم الكوفيين في الاشتراك بالأصل تقاربُ ألفاظ هذه الكلمات من جانب الشكل فقط دون لحاظ جانب المعنى ، (لأن كُلّاً لتوكيد الجمع وكلا لتوكيد المثنى ، ولمَّا كانت التثنية ضربا من الجمع ومقاربة له ، وتقارب لفظ كُلٍّ وكلا أوقع الفصل بينهما لئلا يُظن أنَّ هذا من أصل هذا) [٦١] ، بمعنى أنَّه لمَّا كانت التثنية جزءً من الجمع بلحاظ أنَّ الجمع في اللغة يعني التضام وضمُّ الشيء إلى آخر غيره [٦١] ، وهو معنى تلتقي فيه التثاني مع الجموع ، لأنَّ التثنية تعني ما زاد على الواحد ، فلمَّا كان ذلك الاتصال بين التثنية والجمع حاصلا فصلوا بين كِلا وكُلّ لئلا يحصل الالتباس أنَّ أحدهما أصلٌ للآخر أو أنَّ أحدهما ينتمي إلى الآخر ، وعلى الرغم من صحَّة قول المازني : (لمَّا كانت التثنية ضربا من الجمع ومقاربة له) ، وقد كشفت الدراسات التأريخية أنَّ التثنية حديثةُ عهدٍ في الاستعمال بالنسبة إلى الجمع ، ويبدو أنَّ اللغات قد عاشت حقبة من الزمن بالاكتفاء على المفرد والجمع دون التثنية فلم يكن لها واقعٌ لغويٌّ إلى عصرٍ متأخر ، وما زالت

بعض اللغات لا تستعمل المثنى في كلامها استغناءً عنه بالجمع إلَّا في مواضع معدودة من الكلمات قد تصل إلى خمسة أو أكثر من ذلك[٦١] ، فعلى الرغم من صحَّة هذا كان من المُفترض أن تستعمل العربية ههنا المفرد لا المثنَّى ، لأنَّ الجمع والمثنَّى من وادٍ واحد ، ووجود أحدهما يغني عن الآخر ، ويبدو أنَّ اللغة لم تكن بهذه العقلانية حتَّى تفصل بين كِلا وكُلّ ، أو تستعمل مفردهما بدلا من التثنية استغناءً عنه بالجمع المستعمل .

وعلى الرغم من ثبوت هذه الصيغ في اللغات السامية ، إذ نجد في الحبشية **كلأَتو** للمذكر **وكلأَتي** للمؤنث **وكلأت** في حالة المفعولية للمذكر والمؤنث ، وفي العبرية توجد كلمة **كلآيم** للتعبير عن التثنية ، (ولفظ كلأ يدل على الفصل والقطع والتنصيف) [٦١] ، ممَّا نستشفُّ منه أنَّ اللفظ وُضِعَ من أوّل الأمر للدلالة على موضوع تكوّنَ من شيئين متلازمين ثم اتّسع فيه الاستعمال إلى بقية التثاني ، وهذا يشهد أنَّ دلالته على التثنية معنوية وليست من جهة اللفظ ، فهذا يدلُّ على صحة ما ذهب إليه البصريون في المسألة.

الثاني : الجموع التي لا مفرد لها :

تشاطر في مفهوم الجمع عند النحويين موقفان ، أحدهما : يشترط لإطلاق مصطلح الجمع على الكلمة وجود مفرد لها مستعمل من لفظها أو تركيبها ، والآخر : لا يشترط ذلك ، بل يشترط أن تكون الكلمة المجموعة على وزن من أوزان جموع التكسير المشهورة أو الغالبة فيه ، ويتمثل الموقف الأول بالرماني الذي يرى في الجمع بأنه : (صيغة مبنية من الواحد على العدد الزائد على اثنين) [٦١] ، وقوله : مبنية من الواحد إشارة إلى إخراج الجموع التي لا واحد لها من لفظها ، لأنها لم تكن مبنية من واحد ، وقد أوضح الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) مقصود النحويين من البناء من الواحد بقوله في الجمع بأنه : (ضمٌّ واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ) [٦١] ، وقد أوضح أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) ذلك بقوله : (إنَّ قيد اتفاق الألفاظ لإخراج ما يُفهم من الجمع وليس جمعا اصطلاحا كالغنم والإبل والرهط والنفر ... لأنه ليس له واحد من لفظه ، ولا يكون الجمع عندهم إلّا ما له واحد من لفظه) [٦١] ، فواضح من هذه الحدود عند هؤلاء النحويين اشتراط وجود المفرد لتحديد مفهوم الجمع اصطلاحا .

وفي مقابل هذا الموقف موقف آخر لا يشترط وجود مفرد حقيقي ، بل يشترط دخول الكلمة المجموعة في قائمة أوزان جموع التكسير المشهورة فيه أو الغالبة ، يقول ابن مالك في حدِّ الجمع : (كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمعُ واحدٍ مقدر إن كان اللفظ خاصًّا بالجمع أو غالبا فيه وإلّا فهو اسم جمع ... ومثال الغالب فيه : أعراب) [٦١] ، فإنها وإن كانت خالية من المفرد المستعمل إلّا أنها على وزن أفعال الغالب في أوزان جموع تكسير الكثرة ، ويقول

الرضي في شرح حدِّ ابن الحاجب للجمع بأنه (ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغييرٍ ما ...) : (قوله : ما دلَّ على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمرٍ ونخل ، واسم الجمع كرهطٍ ونفر ، والعدد ثلاثة وعشرة ، ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما : أي تُقصد تلك الآحاد ويدلُّ عليها بأن يؤتى بحروف ذلك الدال عليها مع تغييرٍ ما في تلك الحروف ، إما تغييرٍ ظاهرٍ أو مقدَّر ... وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما : اسم الجمع نحو إبل وغنم ، لأنها وإن دلّت على آحاد ، لكن لم يُقصد إلى تلك الآحاد بأن أُخذت حروف مفردها وغُيّرت بتغييرٍ ما ، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كبعيرٍ وشاة ... ويخرج أيضا : اسم الجنس ، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إمّا بالتاء نحو : تمرة وتمر أو بالياء نحو : رومي وروم ، وذلك لأنها لا تدلُّ على آحاد ، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضِع لما فيه الماهية المعينة ، سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا) [٦١]

إذن فالفارق الرئيس بين الموقفين ينحصر بوجود مفرد حقيقي مستعمل وليس بمقدر للفظ المجموع ، فالمجموع بالمعنى وليس له واحد من لفظه لا يُعدُّ جمعا في منظور الموقف الأول ، وهو جمع حقيقي يُقدّر له مفرد قياسي في منظور الموقف الثاني ، بشرط كون وزنه على وزان جموع التكسير المشهورة أو الغالبة ، وقد تسمى هذه الجموع بالجموع غير الأصلية أو الجموع الشاذة [٦١] ، يقول الحملاوي : (إنَّ الجمع سواء كان له واحد من لفظه أو لم يكن وهو على وزن خاص بالجموع كأبابيل لجماعات الطير ، وعباديد للفِرقِ من الناس والخيل فإنه جمعٌ واحدهُ مقدَّر) [٦١] ، ويقول هاشم طه شلاش : (في العربية جموع تكسير ليست أصلية ، ولكنها تلحق بجموع التكسير الأصلية اعتبارا ، وتجري عليها أحكامها ، وهذا النوع من جموع التكسير ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير أو الغالبة فيه ، ولكنه ليس له مفرد ... ومن ذلك أعراب وهي جمعٌ واحده مقدَّر ، وصيغتها أفعال ، وهي صيغة شائعة في الجمع) [٦١]

الجمع واسم الجمع واسم الجنس :

وننطلق من نص الرضي في تحديد هذه المفاهيم المتصلة بالجمع بمفهومه العام ، فالنحويون أدركوا بعد تقعيد صيغ جموع التكسير طائفة من الكلمات قد خرجت من قواعدهم المقررة رغم أنها تدل على الجمع دلالة صريحة ، والجمع الصناعي عندهم : ما كان دالّا على معنى الجمع ، وله صيغة معروفة في صيغ التكسير ، وله مفرد من لفظه ، يتغير ذلك المفرد تغييرا ما ظاهرا أو مقدرا ، ويلحق به ما كان دالا على الجمع وليس له مفرد من لفظه ، لكنه على صيغة من صيغ جموع التكسير المشهورة أو الغالبة ، أمّا هذه الكلمات قد فقدت إحدى هذه الضوابط المقررة ، ويمكن تقسيم هذه الكلمات على ثلاثة أقسام :

الأول : ألفاظ تدل على الجمع وليس لها واحد من لفظها ، ولم تكن على صيغة مشهورة في أوزان الجموع أو غالبة فيها نحو : رهط ، وقوم ، ونفر ، وبشر ، وذود ، وغيرها .

الثاني : ألفاظ تدل على الجمع ، ولها واحد يجمعها وإياه اشتقاق واحد ، بيد أنها لم تجرِ على ما يقتضيه وزن ذلك الواحد من صيغ الجموع في القياس ، وذلك نحو : ركْب ، وسَفر ، وصحبة ، وحَلَق ، وسَرَاة ، وغَزِيّ ... وما إلى ذلك .

الثالث : ألفاظ ينماز واحدها من جمعها إمّا بالتاء الدالة على الإفراد والتأنيث ، نحو : تمر وتمرة ، ونبق ونبقة ، وشجر وشجرة ، وإمّا بإضافة ياء النسب ، نحو: روم وروميّ ، وترك وتركي ، وغير ذلك .

والقسم الأول اسم جمع اتفاقا ، **واسم الجمع هو**: الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بأوزان جموع التكسير أو غالب فيه [٦١] ، والقسم الثاني اسم جمع عند سيبويه ، وجمع عند الأخفش ، لأن مذهبه قائم على عَدِّ ما كان على وزن فَعْل ومفرده على فاعل جمعا ، نحو : ركْب وراكب ، وسفْر وسافر ، وهذا ليس بقياس[٦١] ، أمّا القسم الثالث فهو اسم جنس عند المشهور، وجمع عند الفرّاء ، لأن مذهبه على جمعية كل لفظ له مفرد من تركيبه ، وذو التاء مفرد المجرد منها ، **واسم الجنس هو** : (اسم بلفظ المفرد ، يدلُّ على الجمع ، وله واحد من لفظه ومعناه معا ، إنما يفرَّقُ بينه وبين واحدهِ ، إمّا بالتاء التأنيث نحو تمر وتمرة ، وإمّا بياء النسب نحو روم وروميّ، ولا يفرَّقُ بغيرهما) [٦١] ، ولا يكون على وزن خاص بأوزان الجموع ، لا الخاصة بالجمع ولا المشهورة فيه .

والملاحظ في اسم الجنس أنه يجري على خلاف قياس مبدأ الأصالة والفرعية ، إذ الأصل في الألفاظ كما يرى النحويون أن يكون المفرد فيها أصلا للجمع ، في حين أن المسألة تنعكس في اسم الجنس ، إذ يكون المجرّد من التاء الذي يدلُّ عل مطلق العدد أصلا لما فيه التاء الدال على الإفراد والتأنيث ، ولم يخرج من ذلك إلّا ألفاظ معدودة قد وقع الخلاف بين النحويين فيها وهي : الكمأة والكمء ، والجبأة والجبء ، والفِقعة والفقع ، وهي نباتات تخرج من الأرض كما يخرج الفِطر [٦١] ، وهذه الألفاظ تجري على القياس ، فمفردها هو المجرد من التاء ، وذو التاء جمعه ، ونسب الرضي إلى الخليل أنها ليست أسماء جنس ، بل هي أسماء جمع ، فالكمأة بالنسبة إلى الكمء كركْبٍ إلى راكب ، وعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كاسم الجنس ، بل يقع على الكثير فقط . [٦١]

أمّا بقية الألفاظ الخارجة من القياس فللنحويين منها موقفان ، **الأول** : يتمثل بمحاولة إيجاد أصالة وفرع آخرين لا على أساس الإفراد والجمع ، بل احتالوا بأن ارتأوا أصالة وفرعا يقومان على

أساس التذكير والتأنيث ، وذلك بأن يجعلوا اسم الجنس الخالي من التاء مذكّرا ، والذي لحقته التاء مؤنثا ، والتذكير أصلٌ للتأنيث ، وبهذا تكون هذه الألفاظ على وفق المقررات النحوية من ناحية الأصالة والفرعية ، يقول الجرجاني : (فلمّا أُريد الواحد منه أدخل تاء التأنيث فخرج الواحد من الجمع ، وكان فرعا عليه كما يكون التأنيث فرعا على التذكير ، وإن كان الجمع فرعا على الإفراد في الحقيقة لما ذكرنا من أن اللفظ وضِع أولاً للجمع) [٦١] ، والغريب من الجرجاني أنه ذكر تباعا للنحويين قبل ذلك أن المجرد من التاء يجوز فيه الأمران ، يُذّكر ويؤنَّث مستدلين لذلك بقوله تعالى :﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [٦١] ، وقوله تعالى :﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [٦١] ، وعندها كيف يكون المجرد من التاء أصلا لذي التاء الفرع التأنيثي ؟ ، **والقول الثاني** : يتمثل بقول الرضي ونِعْمَ ما قال : من أنَّ المجرد من التاء لم يوضع للجمع لا حقيقةً ولا تشبيهاً ، وإنما وضِع لما فيه الماهيات المعيّنة ، فهو كالذهب والفضة يُطلق على الواحد والاثنين والثلاثة ، وعلى القليل والكثير بلفظ المفرد ، فلما أرادت العرب التنصيص على المفرد معنى جاءت بالتاء لتَدُلَّ على ذلك [٦١] ، وقريب من هذا ما ذكره هنري فليش من أنَّ أسماء الجماعة وأسماء الجنس ليست إلا أسماء (ذات صلة بالأسماء المجردة ، أسماء معنى ، أي المصدر وغيره) [٦١] ، وهذه الأسماء في نظره (ليست جموعا ، إذ أنَّ الجموع تعيّن تعددا في الكائنات أو في الأشياء المتمايزة ، لكن أسماء الجماعة على العكس من ذلك ، قدرٌ أو اندماج بين أشياء كثيرة ، دون اعتبار للوحدات المكوّنة ، فاسم الجماعة هو الكتلة التي تتلاشى فيها فردية أجزائها ، هو تلك الكتلة التي نتصورها وتؤلف من حيث هي وحدة نوعا من المفرد ، واسم الجماعة على هذا الاعتبار لا يمكن أن يكون متعددا ، اللهم إلا إذا قصدت به الإشارة إلى تعدد الوحدة المتمثلة بوساطة اجتماع أفرادها) [٦١]

وملخَّص الكلام في الأسماء المجموعة أن نقول فيها : إن كان وزنها مختصا بالمفرد لم تكن جمعا ، بل اسم جنس واسم جمع كتمر ورهط ، وإن كان وزنها مختصا بالجمع كانت جمعا سواء أكان لها مفرد من لفظها مستعمل أم لم يكن ، وفي حالة عدم وجود مفرد يُقدَّر لها ذلك المفرد تقديرا قياسيا ، والنحويون قد ساقهم المنهج الشكلي في الألفاظ المجموعة بزنة المفرد أن يتعاملوا معها على أساس اللفظ لا على أساس المعاني التي تدلُّ عليها ، فتصغير هذه الأسماء وتكسيرها إنما يكون على شكلها المعهود ، ولو كانت جموعا حقيقية لوجب عند تصغيرها وتكسيرها أن تعود إلى مفردها ، يقول سيبويه : (وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياسا ...) [٦١] ، ويقول في موضع آخر في (باب تحقير ما لم يُكسَّر عليه واحد للجمع ، ولكنه شيءٌ واحد يقع على الجميع ، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على المفرد ، لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع ، وذلك قولك في قومٍ قويم ...) [٦١]

تطبيقات للجمع الذي لا واحد له : في كلام العرب كلمات كثيرة تدلُّ على الجمع الذي لا واحد لها ، ولا يمكن حصر هذه الكلمات ، ولكننا سنشير هنا إلى نماذج منها للتحليل :

١) **أَهلٌ وآل** : لا خلاف بين اللغويين في دلالة هاتين الكلمتين على الجمع ، وأنهما لا مفرد لهما من لفظهما ، إذ نقول : أهل فلان زوجته وعائلته ، وأهل البيت سكّانه ، وأهل الإسلام مَن يتَّصفُ به ، ونقول : آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) ، وآل موسى وهارون وفلان وفلان ... وما إلى ذلك [٦١] ، فكل هذه المعاني تدلُّ على اجتماع طائفة معينة يُعبَّر عنها بهاتين الكلمتين ، وكذلك لا خلاف بين أهل اللغة حول وزن كلمة أهل ، فإنها على وزن فَعْل ، وقد سبق أن هذا الوزن جمع عند الأخفش فيما كان واحده على فاعل كرَكْب من راكب ، وهو من أسماء الجموع عند سيبويه ، وقالوا : إنَّ ممَّا ينفي كونه جمعا تصغيره على : أُهيل ، ولو كان جمعا لرُدَّ إلى واحده ، يقول أبو علي الفارسي : (فليس الركْب بتكسير راكب يدل على ذلك قولهم في تحقيره : رُكيب ... ولا يقولون : رويكبون ، ألا ترى أن أبا زيدٍ أنشد : وأين ركُيبٍ ... أنشد أبو عثمان عن الأصمعي : ... أخشى ركُيبا أو رُجيلا غاديا) [٦١] .

أمّا لفظ الآل فقيل إنها من (آلُ الرجل : أهله ، أصلها أهل ثُمَّ أُبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير : أَأْل ، فلمّا توالت همزتان أُبدلت الثانية ألِفا كما قالوا : آدم وآخر)[٦١] ، وتصغيرها على أُهيل كما نقلوا يدلُّ على ذلك [٦١] ، وقيل : إنَّ أصلها أويل ووزنها فَعَل ، وهي مشتقة من : آل يؤول أوْلاً إذا رجِع ، وآل الأمر إلى كذا رجع إليه ، والموئل المرجع[٦١] ، قال ابن منظور: (قالت طائفة : الآل والأهل واحد ، واحتجوا بأنَّ الآل إذا صُغِّر قيل : أُهيل ... وروى الفراء عن الكسائي في تصغير آل : أُويل ، وقال أبو العباس : قد زالت العلة وصار الآل والأهل أصلين لمعنيين) [٦١] .

وأكبر الظن أن الأهل والآل أصلان مختلفان ، وليس أحدهما فرعا للآخر ، ودلالة ذلك أنهما لا يتناوبان الاستعمال اللغوي الواحد ، فكل لفظ منهما له استعماله الخاص ودلالته الأُخرى ، وثمّة فروق بينهما تكشف عن هذا التغاير ، إمّا الأول : فلأن الدلالة اللغوية لكل منهما مختلفة ، من حيث أن لفظ الأهل تلوح منه وفي معظم استعمالاته دلالة الألفة والسَكينة والاستقرار ، لذلك تُطلق حتى على الحيوان الذي يألف بيتا ما فيقال إنه من أهل ذلك البيت ، ويقال لكل حيوان ألِفَ مكانا ما : أَهِلَ وأَهْليٌّ [٦١] ، على حين أنَّ دلالة لفظ الآل تعني مطلق الرجوع في مبتدأ الشيء أو منتهاه ، وإما الثاني : فلأن لفظ الأهل أعمُّ من الآل ، إذ تضاف الأهل إلى الأعلام والنكرات والأمكنة وغيرها، في حين أن لفظ الآل لا يضاف إلّا للأعلام الناطقين دون غيرهم ، حتى قيل : إن لفظ الآل لا يضاف إلا لذوي الشرف والفضل والرفعة ، يقول الكسائي: (إنما يقال : آل فلان

وآل فلانة ، ولا يقال في البلدان : هو من آل حمص أو من آل المدينة) [٦١] ،هذا إذا لم تثبت رواية التصغير التي نقلها الكسائي عن العرب، وأما إذا ثبتت فالأمر واضح في التمييز بين الأصلين .

٢) **نساءٌ ونسوة** : نساء (جمع امرأة من غير لفظها) [٦١] ، وهي على وزن فِعال ، وهو من أوزان جموع التكسير الكثيرة القياسية [٦١] ، وقد ذكروا أن فِعال يكون جمعا لأوزان مفردة عدَّة منها : إنه جمعٌ لفَعْل ككَلْب وكِلاب ، وفَرْخ وفِراخ ، وكَبْش وكِباش ، وبَغْل وبِغال ، وقد يكون جمعا لفُعْل كرُمْح ورِماح ، ودُهْن ودِهان ، وقد يكون جمعا لفِعْل كذِئْب وذِئاب ، ونِهى ونِهاء ، وقد يكون جمعا لفَعَل وفَعَلَة كرقبة ورِقاب ، وثَمَر وثَمَرَة وثِمار ، وجَبَل وجِبال ، وقد يكون جمعا لفَعِيل وفَعِيلة وصفي باب كَرُمَ صحيحي اللام ككَرِيم وكَرِيمة وكِرام [٦١] ، وعلى هذا الأساس فنساء يمكن أن تكون جمعا لمفرد مفترض يكون على إحدى الصور الآتية : (نَسْيء ، ونِسْيء ، ونُسْيء ، ونَسَيء ، ونَسيء ، ونَسيئة) ، وغير ذلك من الصور المفترضة لمفرد نساء ، وفي خِضَّم هذا التعدد اقترح الدكتور صباح السالم أن يكون مفرد نساء نَسْيء بفتح الفاء وسكون العين [٦١] ، ولا أعلم الأمر الذي دفعه إلى اختيار هذا الوزن خاصَّة ليمثل مفردا لكلمة نساء مع احتمال كل الوجوه المفترضة الأُخر، ويبدو أنَّ الاختيار هذا قد تمَّ على أساس خفة الوزن المفتوح ، في حين أنَّ الظاهر من كلام سيبويه اختيار نِسْيء بكسر الفاء وسكون العين مفرداً لكلمة نساء ، ذكر ذلك في باب الإضافة إلى الجمع الذي يقول في مطلعه :(اعلم أنك إذا أضفتَ إلى جميع أبداً فإنك توقِعُ الإضافة على واحده الذي كُسِّر عليه ؛ ليُفرَق بينه إذا كان اسماً لشيءٍ واحدٍ وبينه إذا لم ترد به إلّا الجميع ...)[٦١] ، ويقولُ بعدَ ذلك : (وتقولُ في الإضافةِ إلى نِساء : نِسْويٌ ، لأنه جِماع نسوة ...) [٦١] ، ومن حيث أن نساء ونسوة يرجعان إلى مفرد واحد ، والإضافة لا تكون إلّا لذلك المفرد فقد عُلِم أن مفرد نساء نِسْيء بكسر الفاء لا بفتحها .

إما كلمة نِسوة فهي لا تختلف عن كلمة نساء إلّا من جانب البنية ، فنساء فِعال ونسوة فِعْلَة وهو من أوزان القلة في جموع التكسير القياسية أو السماعية [٦١] ، وهذا الوزن يختلف عن بقية أوزان القلة في جموع التكسير بخلوه من الهمزة الموجودة فيها ، وهذه الهمزة شكّلت في نظر بعض المحدثين حافزا للقول بدلالتها على القلة ، لذا فإن وزن فِعلة ليست من أوزان الجمع عند بعض الصرفيين [٦١] .

ولا خلاف بين النحويين في دلالة نسوة على الجمع ، وأنها خالية من المفرد المستعمل ، إذ مفردها من غير لفظها ، وهي ليس لها واحد من لفظها ، ولكن الخلاف وقع بينهم حول صيغة فِعْلَة ، هل هي من أوزان الجموع فيقدَّر واحدها القياسي من لفظها ،أو أنها ليست من أوزان الجمع

فتندرج تحت طائفة أسماء الجمع ؟ ، وهذا التساؤل تفترق عنده أقوال النحويين ، فسيبويه ومن شايعه يعدّون هذه الصيغة من أوزان اسماء الجموع ، يقول في (باب تحقير ما لم يُكسَّر عليه واحد للجمع ، ولكنه واحد يقع على الجميع : فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد ؛ لأنه بمنزلته إلّا أنه يُعنى به الجميع ، وذلك قولك في قوم : قويم ، وكذلك النفر والرهط والنسوة وإن عُنيَ بها أدنى العدد) [٦١] ، ويقول : (وليس نسوة بجمع كُسِّر له واحد) [٦١] ، وكذلك المبرد لا يَعدُّ هذه الصيغة من أوزان الجموع ، بل هي عنده من أسماء الجمع ، إذ ذكرها في (باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها ،اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد ، لأنها وضعت أسماء ، كل اسم منها لجماعة.. وتلك الأسماء : نفر وقوم ورهط وبشر ، تقول : بُشير ، وقويم ، ورُهيط .. وكذلك نسوة تقول: نُسيّة ، لأن نسوة من امرأة بمنزلة نفر من رجل)[٦١] ، وهذه الأقوال تدلُّ على أنَّ فِعلة ليست من أوزان الجمع ، وعلى هذا الأساس فكلمة نسوة متأرجحة عند النحويين بين الجمع واسم الجمع ، ومهما يكن تصنيفها فهي تدلُّ على الجمع ولا واحد لها من لفظها في الاستعمال المنطوق .

الخاتمة : ونخلص مما سبق أن النحويين يراعون اللفظ في التثنية والجمع ، لأنَّ اغلب الألفاظ المذكورة تدل على التثنية أو الجمع من جهة المعنى ، فما كان لفظه على وزن خاص من أوزان الجموع قدَّروا له مفردا من لفظه ، والا حكموا عليه باسم الجمع او اسم الجنس ، ويعتمد النحويون الذين يؤكدون على وجود المفرد الحقيقي على نماذج من اللغة قد تكون عرضة للتغيير بسبب الوزن والضرورة الشعرية .

هوامش البحث

(٦١) ينظر : المزهر في علوم اللغة ، السيوطي : ٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ومعجم الجموع في اللغة العربية ،أدما طربيه : ٤٣٩ وما بعدها
(٦١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٠٩
(٣)
(٦١) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩
(٦١) شرح الكافية ، الرضي : ٣ / ٢٦٧
(٦١) ينظر : ظاهرة التثنية في العربية ، محمد عدنان سلمان : ١٣ .
(٦١) ينظر : ارتشاف الضرب في لسان العرب : ٢ / ٥٤٩
(٦١) فقه اللغة المقارن : ٨٣
(٦١) المرجع نفسه : ٩٢
(٦١) كتاب سيبويه : ٣ / ٣٩٢
(٦١) ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٤ / ١٤٩
(٦١) شرح الكافية ، الرضي : ٣ / ٢٨٢ ، ٢٨٣
(٦١) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢٨١
(٦١) ينظر : المنصف : ٣٧٤ ، وشرح الكافية ، الرضي : ١/ ٦٩
(٦١) كتاب سيبويه : ٣ / ٣٦٣
(٦١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٦١) المنصف : ٣٧٤ ، ٣٧٥
(٦١) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٦٩
(٦١)شرح الكافية ، الرضي : ١ / ٦٩ ، ٧٠ ، وينظر : الإنصاف ، مسألة : ٦٢ : ٢ / ٤٤٩ وما بعدها ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨ ، والشاهد الشعري لم يُعرف قائله ، ينظر المصادر السابقة .
(٦١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٤٤١ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٣٠
(٦١) الكهف : من الآية : ٣٣
(٦١) معاني القرآن : ٢ / ١٤٢ ، وينظر : الموفي في النحو الكوفي : ١٧
(٦١) ينظر : شرح الكافية ، الرضي : ١ / ٦٩
(٦١) كتاب سيبويه : ٤ / ٣٨١ .
(٦١) المنصف : ٣٧٤
(٦١) ينظر : معجم مقاييس اللغة : ١ / ٤٧٩ .
(٦١) ينظر : فقه اللغة المقارن : ٧٩ ، ٨٠ .
(٦١) المرجع نفسه : ٧٨
(٦١) الحدود في النحو : ٣٩
(٦١) شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٣١٢
(٦١) المصدر نفسه والصفحة
(٦١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٦٧
(٦١) شرح الكافية : ٣ / ١٩١ ، ١٩٢
(٦١) ينظر : الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس ، صباح السالم : ٢٣٨ (أطروحة دكتوراه) .
(٦١) شذى العرف في فن الصرف : ١٤٧
(٦١) المهذّب في علم التصريف : ١٨٨
(٦١) ينظر : المهذّب في علم التصريف : ١٨٨ ، ومعجم الجموع في اللغة العربية ، أدما طربيه : ٤٥١
(٦١) ينظر : المقتصَد في شرح التكملة : ٢ / ٩٣٣ ، وشرح الشافية ، الرضي : ٢ / ٣٣٥
(٦١) معجم الجموع في اللغة العربية : ٤٤٣
(٦١) ينظر : العين : ٥ / ٤٢٠
(٦١) ينظر : شرح الشافية ، الرضي : ٢ / ٣٣٥ ، والعين : ٥ / ٤٢٠
(٦١) المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٧١٧
(٦١) القمر : من الآية : ٢٠ ، وينظر في الرأي : المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٧١٣ ، ٧١٧
(٦١) الحاقّة : من الآية :٧ ، وينظر في الرأي : المصدر نفسه والصفحات

(٦١) ينظر : شرح الكافية : ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٣، وشرح الشافية : ٢ / ٣٢٨
(٦١) العربية الفصحى : ٦٧
(٦١) المرجع نفسه : ٦٧ ، ٦٨
(٦١) كتاب سيبويه : ٣/ ٤٩٣، وارتشاف الضرب : ١/ ٣٨٢ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش :٥/ ٧٧
(٦١) كتاب سيبويه : ٣ / ٤٩٤ ، وينظر : المقتضب : ٢ / ٢٩١ ، والجدير بالذكر أن المبرد أول من استعمل مصطلح اسم الجمع ، إذ ذكره في (باب أسماء الجمع التي ليس لها مفرد من لفظها) ، ينظر : المقتضب : ٢ / ٢٩١
(٦١) ينظر العين : ٤ / ٢٨٩ ، ولسان العرب : ٦ / ١٤٦ مادة (أهل) و (آل)
(٦١) المقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٩٣٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٨٢
(٦١) سر صناعة الإعراب : ١ / ١٠٠
(٦١) ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة : ١ / ٣٠٢ ، ٢ / ١٧٤
(٦١) ينظر :معجم مقاييس اللغة : ١ / ١٦٢ مادة (أول)
(٦١) لسان العرب : ٦ / ١٤٦ ، مادة (أول) ، والمقصود بأبي العباس ثعلب
(٦١) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ٩٦ مادة (أهل)
(٦١) معاني القرآن ، الكسائي : ٦٩
(٦١) العين ، ٧ / ٣٠٥ ، مادة (نسأ)
(٦١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٥٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ، ابن مالك : ٢ / ٢٥٤
(٦١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٥٦٧ ، والمهذّب في علم التصريف : ١٧٦ ، ١٧٧
(٦١) ينظر : الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس : ٢٤١
(٦١) كتاب سيبويه : ٣ / ٣٧٨
(٦١) المصدر نفسه : ٣ / ٣٧٩
(٦١) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٧ .
(٦١) ينظر : العربية الفصحى : ٦٧ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ١٣٣
(٦١) كتاب سيبويه : ٣ / ٤٩٤ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ٥٢
(٦١) المصدر نفسه : ٣ / ٣٧٩
(٦١) المقتضب : ٢ / ٢٩١

المصادر والمراجع

١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣م .
٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تح : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
٣) الاصول في النحو ، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج ، (ت ٣١٦ هـ) ، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د ــ ت .
٤) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ، ١٩٦١م ، مصر .
٤) الخصائص ، ابن جني ، تح : محمد علي النجَّار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
٥) شذى العرف في فن الصرف ، احمد الحملاوي ، دار كيان ، الرياض ، د . ت .
٦) شرح الشافية ، رضي الدين محمد بن الحسن ، تحقيق محمد نور الحسن وأخرون ، طبعة دار الكتب العلمية ، ١٩٨٢ ، بيروت لبنان.
٧) شرح المفصل ،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د ــ ت .

٨) العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، (ت – ١٧٥ هـ) ، تح : مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠م .
٩) الكتاب ، كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م .
١٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ ه) ، القدس للنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ م .
١١) معجم الجموع في اللغة العربية ، أدما طربيه ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
١٢) معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، (ت – ٣٩٥هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، د – ت .
١٣) المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .
١٤) المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، (ت – ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤م .
١٥) المنصف شرح كتاب التصريف ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تح : محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٤م .
١٦) المهذب في علم التصريف ، صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش ، ط١ ، مطابع بيروت الحديثة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١١م .